



التقييم الجغرافي للصراعات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية (دراسة في الجغرافيا السياسية)

ID No. 431

(PP 94 - 115)

<https://doi.org/10.21271/zjhs.27.2.6>

يادگار عبدالله علي

قسم الجغرافيا، فاكولتي التربية، جامعة كويه

Yadgar.abdullah@koyauniversity.org

الاستلام: 2022/07/24

القبول: 2022/09/27

النشر: 2023/04/17

ملخص

تعد الأزمة السورية نقطة التقاء مصالح العديد من دول العالم الإقليمية والدولية في المنطقة، ويلعب العامل الخارجي دوراً مركزياً في توجيه مسار الأزمة وتدويلها، من هنا فقد تبينت المواقف الدولية تجاه الأزمة السورية وفقاً لعلاقات تلك الدول بسوريا. تتمحور مشكلة الدراسة حول الموقع الاستراتيجي والحيوي لسوريا بالنسبة للدول الإقليمية والدولية، وإدارة الأزمة السورية في ظل الصراعات وتوازن تلك القوى. يهدف هذا البحث إلى التعرف على التدخلات والصراعات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية ودوافعها والأسباب والمصالح التي تكمن وراء تبينها. وقد اعتمد الباحث منهج تحليل القوة في دراسة وتحليل أبعاد المشكلة، والمنهج التاريخي في تتبع تطورات الأزمة السورية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها إن الموقع الجغرافي لسوريا كان من أبرز العوامل التي ساهمت في ادكاء الصراعات بين الدول، ووجود تبين واضح في المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية بحسب مصالحها وأهدافها، وظهور القضية الكردية في ظل تفاقم الأزمة السورية الأمر الذي دفع بعض القوى الخارجية لدعمها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية والشرق الأوسط - القضية الكردية - الموقع الجغرافي - الحدود.

1- المقدمة:

تحظى الأزمات والمشاكل السياسية التي تتعرض لها كثير من الوحدات السياسية بأهمية جيوسياسية؛ لما لها من أثر كبير على واقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فضلاً عن تأثيرها الواضح على الأهمية السياسية والجيوبوليتيكية للدولة، وتجعل هذه الدول تعاني من الفوضى وعدم الاستقرار، وتصبح عندئذ ساحة صراع لإرادات إقليمية ودولية تدخلها ضمن النزاع الجيوسراتيجي لتصفية الحسابات وحصصة المنافع. ونظراً للأهمية الجيوسياسية لسوريا، فقد تحولت الأزمة السورية إلى أزمة إقليمية ودولية، تمثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللاعبين الأساسيين فيها، مع بقاء تركيا وإيران قوتين تؤثران في مجريات الأمور إقليمياً. من هنا فقد تبينت المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية؛ بسبب عدد من الأسباب الداخلية والخارجية المتعلقة بارتباطات سورية مع تلك الدول وعلاقاتها المؤثرة إضافة إلى نشاطها الإقليمي والدولي وطبيعتها نظامها السياسي.

1-1 أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث كون الأزمة السورية من الموضوعات الهامة والحيوية على المستوى الإقليمي والدولي، وقد تبينت وجهات النظر والمواقف الدولية في هذه الأزمة بسبب تبين المصالح. كما تبرز أهمية القضية الكردية في سوريا ودورها في الأزمة السورية.

2-1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بمجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث ويسعى إلى إيجاد الإجابة عنها عن طريق سير خطوات الدراسة، يمكن تلخيص مشكلة البحث بالنقاط التالية:

1- هل للموقع الجغرافي سوريا دور في نشوء الأزمة السورية؟

- 2- ما المواقف الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية؟ وماهي دوافعها وأسبابها؟
- 3- هل تعد القضية الكردية طرفاً من أطراف الأزمة السورية.

3-1 فرضية البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث تفترض الدراسة الفرضيات الآتية:

- 1- للموقع الجغرافي لسوريا دور كبير في نشوء الأزمة السورية.
- 2- هناك العديد من المواقف الإقليمية والدولية المتباعدة تبعاً لتلك الدول والدوافع التي تقف وراءها، والمصالح التي ترمي إلى تحقيقها، والتي أثرت على الأزمة السورية، وجعلتها أكثر تفاقمًا وأعظم تأزماً بكل أبعادها.
- 3- إن القضية الكردية في سوريا من القضايا الفعالة والمؤثرة على الأزمة السورية.

4-1 أهداف البحث:

- 1- يُهدف البحث إلى التعرف على التدخلات والصراعات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية، ودوافعها والأسباب والمصالح التي تكمن وراء تبناها.
- 2- الكشف عن الموقع الجغرافي الذي تتصف به سوريا، والذي يعد مؤشراً فعالاً لقوة الدولة، فهو عنصر إيجابي وسلبى لإبراز قوة الدولة وثقلها السياسي وأهميتها الجيوبوليتيكية في محيطها الإقليمي والدولي.
- 3- إبراز الدور الفعال في القضية الكردية في سوريا والمطالبة بحقوقها السياسية.

5-1 منهج البحث:

اعتمد الباحث على منهج تحليل القوة كونه من المناهج الأساسية في الجغرافيا السياسية، وفقاً لتحليل الواقع السياسي وتحليل الموقع الجغرافي الذي تتمتع به منطقة الدراسة لمعرفة مدى تأثيراتها وانعكاساتها على الأزمة السورية، ومن ثم رسم أحداثها على المستويين الإقليمي والدولي. كما اعتمد أيضاً على المنهج التاريخي؛ فقد تم الاعتماد عليه لتتبع تطورات الأحداث السياسية وتطوراتها في منطقة الدراسة.

6-1 هيكلة البحث:

تتضمن هيكلة البحث كلا من الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة والأبعاد الجيوبوليتيكية للدول الإقليمية، والمواقف الدولية من الأزمة السورية، وفي ضوء ما طرح توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

2 - الموقع الجغرافي:

تأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات الجغرافية التي تمنح الوحدة السياسية مكانة وقوة، ومن ثم يكون للموقع الجغرافي قيمة وأهمية مما يتعلق بوجود الوحدة السياسية والدور الذي تتسم به بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، وعلاقاتها مع الوحدات السياسية من ناحية أخرى (هارون، 1998، صفحة 87). فضلاً عن ذلك يعد الموقع الجغرافي واحداً من العوامل المهمة في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكومتها، وعلى علاقتها بغيرها من الدول، بل ويمكن إرجال كثير من نشاط الدولة وخصائصها الى موقعها الجغرافي (الشامي، 1999، صفحة 47).

تقع الجمهورية العربية السورية من الناحية الفلكية بين دائرتي عرض (31.8 - 37.45) شمالاً، وبين خطي طول (35.80 - 42.15) شرقاً، فهي بذلك تمتد على خمس درجات عرض تقريباً، إن الموقع فلكي لسوريا ساهم في تكوين شخصيتها، وأضاف لها مكانة تزيد من وزنها الدولي وأهميتها الجيوبوليتيكية على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما يمكنها من تكامل قوتها، خريطة (1).

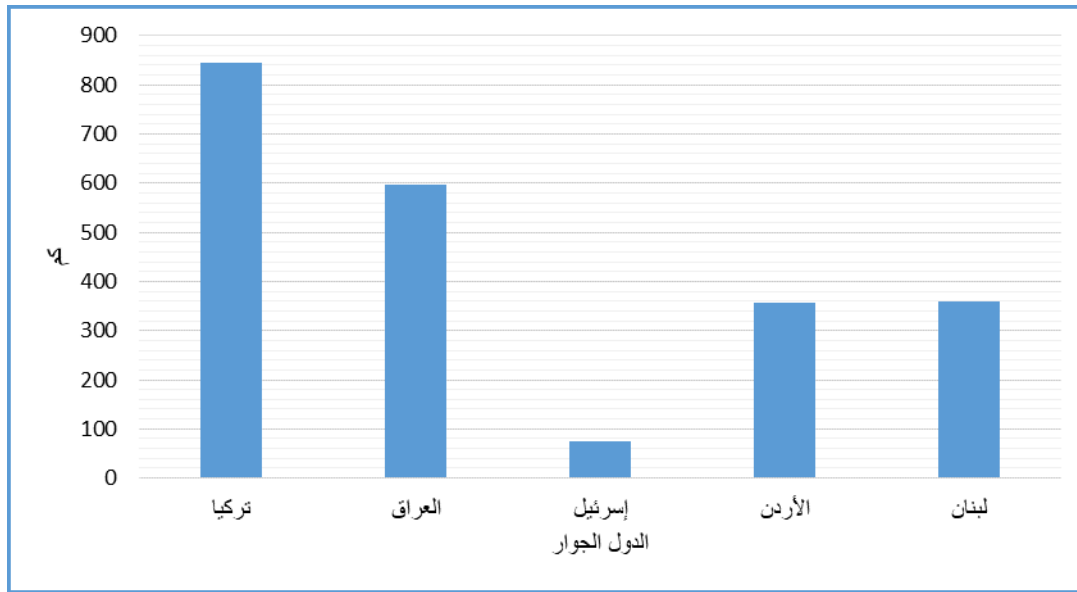
تقع سوريا في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتحدها خمسة دول، فمن الشمال تركيا بحدود 845 كم، ومن الشرق والجنوب الشرقي العراق بحدود 596 كم، ومن الجنوب والجنوب الغربي إسرائيل بحدود 74 كم، والأردن بحدود 356 كم، ومن الغرب تحدها لبنان بحدود 359 كم، وبذلك يكون مجموع حدودها السياسية البرية 2230 كم. وبهذا يتضح لنا أن أطول حدودها البرية مع تركيا وقد بلغت (37.9%)، وأقصر حدودها البرية مع إسرائيل إذ بلغت (3.3%) جدول (1). أما طول سواحلها على البحر المتوسط فبلغت نحو (183) كم، وبذلك يصبح مجموع حدودها الجغرافية 2413 كم، وهذا اعطاها مميزات جيوسراتيجية مهمة وحيوية نابعة من الاعتبارات الجوهرية ويأتي من مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز بين قارات العالم الثلاث (آسيا، أفريقيا وأوروبا).

جدول (1) أطوال حدود الجمهورية العربية السورية البرية مع الدول المجاورة

ت.	خط الحدود	طول الحدود / كم	مجموع الحدود البرية %
1	سوريا - تركيا	845	37.9
2	سوريا - العراق	596	26.7
3	سوريا - إسرائيل	74	3.3
4	سوريا - الأردن	356	16
5	سوريا - لبنان	359	16.1
	مجموع طوال الحدود البرية	2230	100

المصدر: (الجابري، 2015، صفحة 35) و (العظموي، 2007، صفحة 82) و (فتح الله، 2012، صفحة 95).

شكل (1) أطوال حدود الجمهورية العربية السورية البرية مع الدول المجاورة



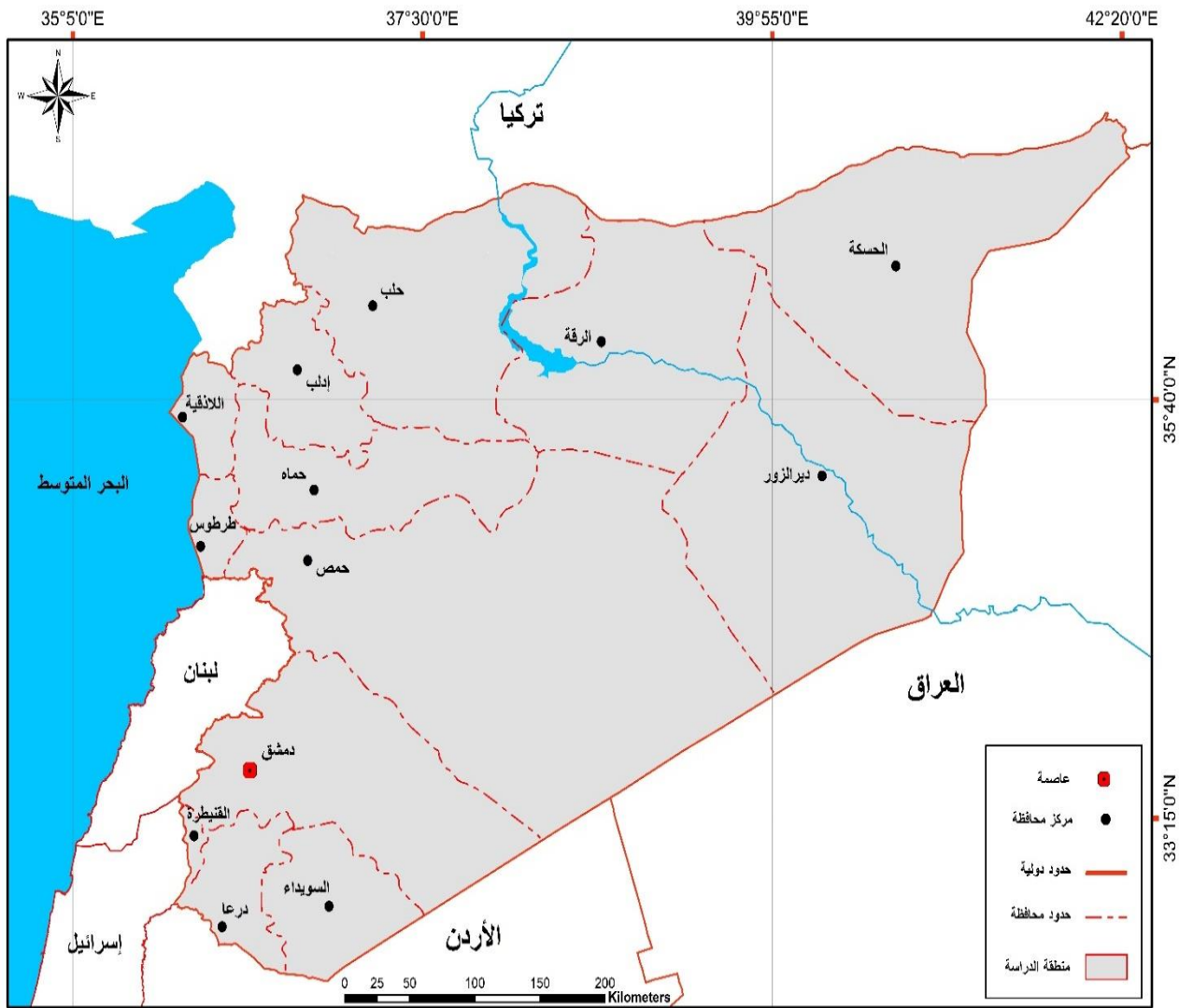
المصدر: بالاعتماد على جدول (1).

أتاح موقع سوريا الإستراتيجي مكانة واهتماما لدى القوى الدولية، انطلاقاً من المميزات الجيوستراتيجية، ومن ثم تأثرت وأثرت في مسيرة التنافس بين هذه القوى، واستمدت أهميتها الاستراتيجية من إشرافها على البحر المتوسط، الذي أكسبته أهميته كبيرة، وبهذا فإن تأثير هذا الموقع على سوريا ايجابي، ومما لا شك فيه فإن موقع سوريا يحظى بأهمية كبيرة؛ بسبب وقوعها على هذا الممر المائي الرابط بين الشرق والغرب، ولديها مركز متوسط للمواصلات الجوية بين أوروبا والشرق الأقصى، ومرور طرق المواصلات البرية من جنوب شرق أوروبا إلى باكستان والهند شرقاً والخليج العربي جنوباً ومصر غرباً عن طريق أراضيها.

تعد سوريا بمثابة المنفذ الطبيعي الى البحر المتوسط لكل من الأردن والعراق عن طريق مرور أنابيب نقل النفط من السعودية إلى سواحل البحر المتوسط، في بانياس وطرابلس وصيدا، وكذلك أنابيب النفط من الموصل وكركوك في العراق في أراضيها، وإشرافها عن طريق هضبة الجولان. ومن ثم فقد منح هذا الموقع سوريا امتيازاً استراتيجياً عبر التاريخ، حيث تتوسط المراكز الصناعية التجارية في أوروبا ومراكز إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي (كساب، 2014، صفحة 25).

وتقع سوريا على الخط الجيوستراتيجي الواصل بين دول حلف شمال الأطلسي ومنطقة الخليج العربي المهمة، وكذلك الخط الجيوستراتيجي الواصل بين إيران والبحر المتوسط. والخط الجيوستراتيجي الواصل بين أوراسيا ومنطقة الخليج العربي، كل هذا يعطي موقع سوريا أهمية كبيرة في النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة، ويمكنه من أن يكون جزءاً من محور عسكري نووي جيوستراتيجي يمتد من بحر قزوين إلى البحر المتوسط بالتعاون مع روسيا وإيران (الظالمي، 2016، صفحة 27). وبهذا يمكن القول: إن سوريا تمتلك موقعاً استراتيجياً وتحظى بأهمية كبيرة في النظريات الجيوبوليتيكية والتي نالت اهتمام القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

خارطة (1) موقع سوريا الفلكي



المصدر: (خورشيد، 2000، صفحة 37) و (الجابري، 2015، صفحة 28).

وأما الجوانب السلبية لموقع الجوار لسوريا، هو احاطتها بدول غير عربية (تركيا و إسرائيل) تختلف عنها في النواحي الأيدولوجية والوجهة السياسية بل تختلف عنها سياسياً وفكرياً، وهناك تباين من حيث القوة مما يؤدي الى خضوع الدولة الضعيفة وتبني سياسة تتلاءم مع سياسة جارتها القوية والا تصبح عرضة لاطماع تلك الدولة القوية. فضلاً عن إحتلال لواء الأسكندرونة وضمه الى تركيا في عام 1939، وإحتلال إسرائيل للجولان في عام 1967، إذ أصبحت هذه الأمور تهدد أمن سوريا، فقيدتها بالحدود التي رسمها الإحتلال لها وحصرها ضمن نطاق مصالحه. التي تحققها من مجاورتها للدول الأخرى فتظهر بشكل جلي بالنواحي التجارية (غولي، 2006، صفحة 14).

يتضح مما سبق إن سوريا تمتلك مقومات حضارية لا يمكن إغفالها فهي موطن الحضارات وصاحبة تاريخ مشرق بحكم الموقع المطل على البحر المتوسط الذي يعد الشريان التجاري ووريدها الاقتصادي، كل هذه المميزات الموقعية جعلتها تحتل موقعاً استراتيجياً متميزاً، ولا سيما إذا ما علمنا انها واحدة من أكثر المناطق حساسية في الشرق الأوسط وعلى الأرجح بعد إحتلال إسرائيل لفلسطين، وإكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي أعطاهما بعداً تجارياً غاية في الأهمية في نظر القوى الإقليمية الكبرى والدولية، كل هذه الامتيازات الموقعية التي تربعت على عرش سوريا تعطي صورة واضحة وصادقة عن دورها الإقليمي والدولي ومكانتها الجيوستراتيجية (خورشيد، 2000، صفحة 39).

3- الأبعاد الجيوبوليتيكية للدول الإقليمية

تلعب الاعتبارات الجيوبوليتيكية لأي دولة دوراً كبيراً في تحديد العلاقات البينية لمناطق هذه الدولة، وأشكال التفاعل وآلياته التي تحكم هذه العلاقات وتحدد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها السياسية، فالعلاقات الدولية هي انعكاس لمتطلبات واقع

جغرافي وسياسي واقتصادي يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الاقليمي أم الدولي، إذ استطاعت أزمة سورية أن تقفز في السنوات الأخيرة الى قمة الاهتمامات الاقليمية والدولية (الهيبي، 2000، صفحة 26). وأصبحت سورية بحكم جغرافيتها المتميزة موضع اهتمام كبير في استراتيجية عدد من الدول ولاسيما الدول الإقليمية ومنها تركيا وإيران وإسرائيل، وهذا بالتأكيد سببه المقومات المهمة والضرورية التي تمتلكها سورية من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية، مما أدى الى تعرضها لمشكلات وصراعات متعددة من قبل القوى الدولية ولا سيما من دول الجوار. لذا يمكن القول: إن لموقع الجوار أثاراً جيدة وأخرى سيئة على سير العلاقات الدولية، ويظهر التأثير السبيء الذي يتركه موقع الجوار في حالة احاطة الدولة بدول مجاورة تختلف عنها من الناحيتين الفكرية والسياسية، وتتعارض مصالحها الاستراتيجية. وقد يتبلور هذا الاختلاف ويؤدي الى تأزم العلاقات بين هذه الدول إذا ما تهيأت ظروف تشجع على ذلك (حافظ، 2017: 659). وسنحاول هنا تحليل مبادئ التأثيرات الجيوبوليتيكية لموقع سوريا على القوى الإقليمية والتفاعلات السياسية واتجاهاتها مع دول الجوار الإقليمي:

3-1 تركيا

تمتلك تركيا موقعاً جيواستراتيجي مهماً في الشرق الاوسط كونها ملتقى ومركز تجميع كافة الطرق البرية والجوية والبحرية بين قارتي آسيا وأوروبا، إذ تعدّ تركيا دولة آسيوية وأوروبية في آن واحد، مما جعلها في وضع فريد يُمكنها أن تلعب دوراً فاعلاً في التفاعلات الاقليمية عن طريق استغلال ما لديها من عناصر القوة لتدعيم دورها الإقليمي والمتمثل بالموقع الاستراتيجي ووفرة مصادرها المائية وامكاناتها الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن كونها عضواً في حلف الناتو، وكذلك قربها من أغنى المناطق النفطية في العالم، تلك المستلزمات الأساسية تؤهل تركيا لأداء أدوار مهمة وفاعلة ومؤثرة في الاستقرار العالمي والإقليمي، بما يحقق مصالحها ويزيد من نفوذها ووزنها الإقليمي في المنطقة (أوغلو، 2011: 156-170). وتعد سورية مدخل تركيا، ولديها حدود مشتركة يبلغ طولها قرابة 845 كم، وتشكل هذه الحدود ما نسبة 39.9% من مجموع أطوال حدود سوريا. ولكون سوريا البوابة التركية الأهم الى شرق الأوسط، لذا فإن الأزمة السورية تشكل أهمية خاصة وأكثر من قضية إقليمية وتنطوي على عدة تداعيات كبيرة على الخارطة السياسية والتوازنات الإقليمية في الدائرة في شرق الأوسط. لذا فإن موقفها من الأزمة السورية تدعمه كثير من المتغيرات وعلى مختلف المستويات ابتداءً من البيئة الداخلية ومروراً بالبيئة الاقليمية ومن ثم البيئة الدولية. إن العلاقات السورية التركية شأنها شأن أي علاقات بين الدول الأخرى، فقد لعبت بعض القضايا دوراً كبيراً في توتر هذه العلاقات وشكلت كابحاً لمسارها، ولأجل ايضاح هذه القضايا ودورها في تشنج العلاقات بين الدولتين توجب تناولها على النحو الآتي:

أ- قضية لواء الأسكندرونة:

يقع لواء الأسكندرونة في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر المتوسط، أي شمال غرب سوريا وجنوب شرق تركيا، وتبلغ مساحة اللواء نحو 4805 كم². وعدد سكانه نحو 219180 نسمة، في عام 1988، منهم 103367 نسمة من العرب، وهو ما يعادل نسبة (47,2%) من مجموع السكان. في حين بلغ عدد من هم من الاترك نحو (86071) نسمة وبنسبة (39,3%) من مجموع السكان، بينما سجل الأرمن والكورد قرابة (24911 ، 4831) نسمة وبنسبة (11,4 و 2,1%) من إجمالي سكان اللواء وعلى التوالي (الجابري، 2015، صفحة 126). وهذه الاحصائيات لا تعطي مؤشراً حقيقياً لسكان لواء الأسكندرونة، ومن الصعوبة تحديد وتقدير العدد الحقيقي لسكان الكورد في هذا اللواء لأسباب عديدة منها مايتعلق بإجبارهم تغيير قوميتهم، واستمرار عملية التترك والترحيل والتهجير وتقليص أعدادهم.

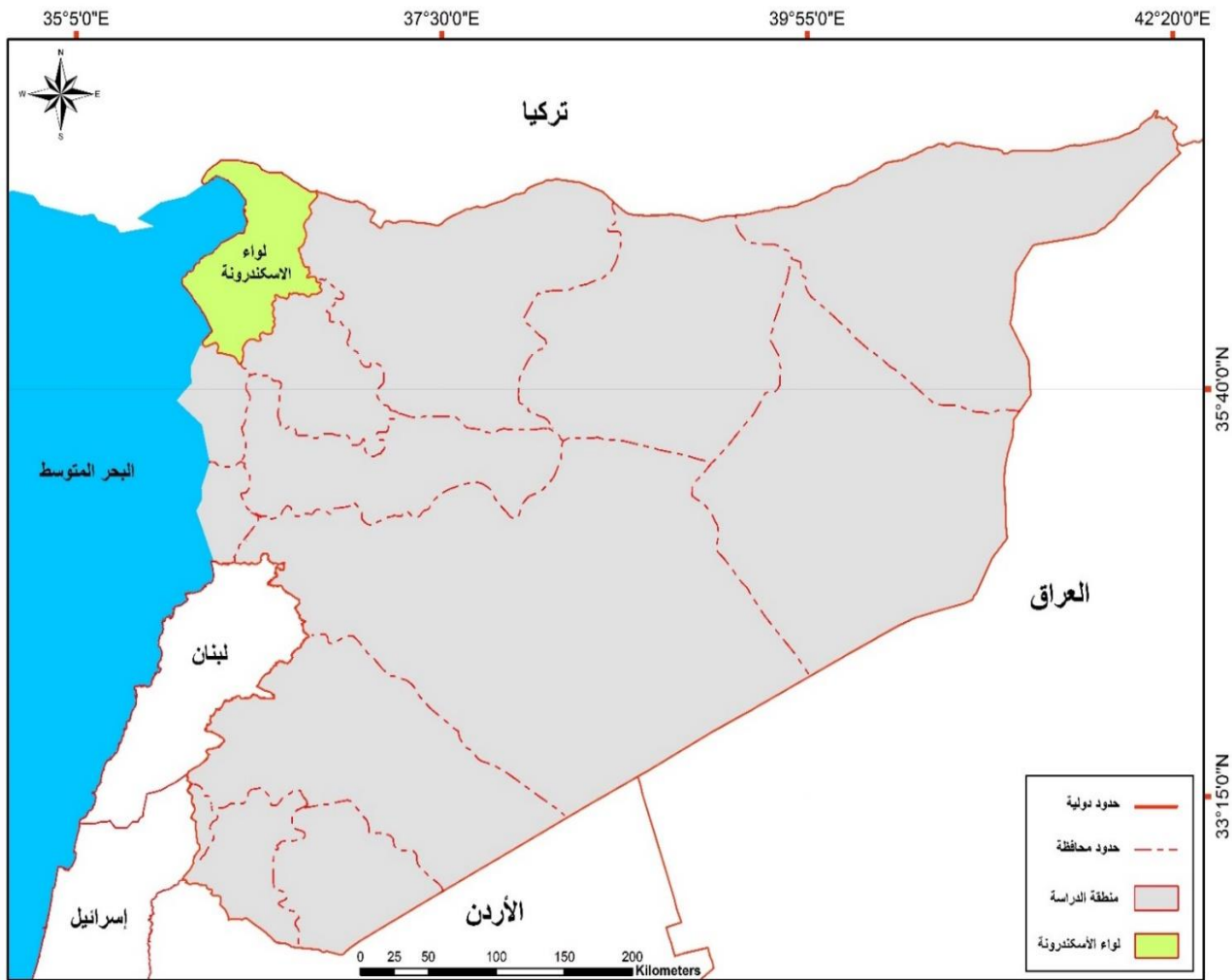
يُعدّ لواء الاسكندرونة من الناحية الإدارية تابعاً لحلب في زمن الخلافة العثمانية، إذ كان يسمى بسنق الاسكندرون، وبعد خروج العثمانيين من سوريا بقي تابعاً لولاية حلب، حتى تم فصله عنها إدارياً، على الرغم من اعتراف تركيا بعد معاهدة لوزان 1923 بأنه تابع لسوريا، الا أن أعضاء مجلس النواب التركي طالبوا بضم اللواء لتركيا، وفي عام 1939 اعترفت فرنسا لتركيا بضم اللواء، ولكن الحكومة السورية تعد هذا اللواء من الناحية الجغرافية جزءاً من سوريا من جهة حدودها الشمالية ضمن كوردستان الغربي خارطة (2). وبهذا يُعدّ لواء الأسكندرونة بؤرة التوتر بين تركيا وسوريا ومازالت معلقة بين الطرفين.

وبذلك يمكن أن نلخص أهم الأهداف التركية بما يأتي (سعيدة، 2019، الصفحات 31-32):

- 1- محاولة تركيا حل مشكلة لواء الاسكندرونة لصالحها، والذي يشكل عقدة الخلاف وأساس التوتر في العلاقات بين الدولتين، وفي ضوء أصرار تركيا على ضم اللواء وعدّه البؤرة المفجرة للعلاقات مع سوريا. أما سوريا فترى من جانبها أن لواء الاسكندرونة جزءاً لا يتجزأ منها ولم تقبل بضمه الى تركيا. وتعدّه انتهاكاً لسيادتها وتجاوزاً على حقوقها.

- 2- وبموقعه هذا اعطى أهمية استراتيجية كبيرة لما يتمتع به من مزاي جيوپوليتيكية برية وبحرية، لذلك سعت تركيا الى ضمه بكل ما تمتلك من جهد.
- 3- مطالبة الكورد باسترجاع لواء الاسكندرونة والسيطرة عليه؛ لكونه جزءاً من أراضي كوردستان الغربية، وبسبب موقعها الاستراتيجي المهم على البحر المتوسط الذي يعتبرون الكورد المنفذ البحري التي يتصل بهم بالعالم الخارجي، وأدى هذا الأمر الى زيادة توتر تركيا ومخاوفها، يحاول بكل جهديه انقطاع تلك المنفذ على الكورد.

خارطة (2) الموقع الجغرافي للواء الاسكندرونة



المصدر: (مصطفى، 2015، صفحة 74) و (الجابري، 2015، صفحة 126).

ب- قضية المياه:

لم تكن مشكلة المياه غائبة في تعقيد أزمة سورية ولاسيما بين تركيا والعراق وسوريا، لما للمياه من أهمية قصوى في مختلف مجالات الحياة والتنمية. وتعد الأنهار المشتركة بين الدول من المواضيع البالغة الأهمية، لما يترتب عليها من حقوق قانونية مشروعة وأخرى تاريخية مكتسبة، ولها دور كبير في صفو العلاقات أو تعركها، فهناك مجموعة من الأنهار المتنازع عليها بين تركيا وسوريا وهي (دجلة، والفرات، وعفرين، وقويق، والساجور) وإلى اساساً منابعه من تركيا. وبقيت هذه القضية تشكل عاملاً سلبياً ومؤثراً في طبيعة العلاقات التركية السورية، وجرى في كثير من الأحيان ربط هذه القضية بالقضية الكوردية (العبيدي أ، 2010، صفحة 59).

يشكل نهرا دجلة والفرات العمود الفقري للحياة في سوريا، وينبعان من الأراضي التركية، وبعد معاهدة لوزان 1923 أصبحت صفة النهر الدولي تنطبق عليهما، وينقسم مجراهما بين كل من تركيا وسوريا والعراق، إلا أن ساسية تركيا المائية تتجاهل تلك الحقوق لتشكل تهديدا للأمن السوري. وتفاقت المشكلة بين سوريا وتركيا عندما بدأت بتنفيذ مشروع الكاب العملاق على نهري

دجلة والفرات، مما أدى الى تأثير خطير على منسوب وحصة المياه لدولة سورية، كما تكررت الأزمات السياسية بين دولتين حول قضية المياه؛ نتيجة لتبني سياسة الاتراك مفهوم (الحقوق السيادية) (الجابري، 2015، صفحة 131). نستنتج من ذلك أنَّ قضية المياه من القضايا الحساسة المؤثرة سلباً على واقع العلاقات بين الدولتين؛ لما تمثله من أهمية حيوية لا يمكن الاستغناء عنها، وبما أنَّ تركيا هي دولة المنبع فقد يعطيها هذا الأمر استراتيجية للتحكم بالمياه، ولذلك عمدت الى اللعب بورقة المياه بوصفها ورقة ضغط تجاه سوريا بغية تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية بما يفضي الى اضعافها، فضلاً عن رغبتها في ممارسة دور اقليمي يقوم على أساس المشاركة في ترتيبات إقليمية سياسية واقتصادية وأمنية بوساطة المياه، لذلك تنكرت لحقوق الدول المتشاطئة معها.

ت- القضية الكوردية:

تعد القضية الكوردية من احدى أبرز القضايا في الشرق الأوسط، وتحديداً في الدول التي توزعت عليهم القومية الكوردية بحسب اتفاقية سايكس - بيكو (العراق - تركيا - سوريا - ايران)، وتعدُّ القضية الكوردية من أكثر القضايا اشارة في تركيا، ومن أكثر القضايا تهديداً للأمن والتوازن داخل المجتمع التركي وضغطاً على الحكومة التركية، إذ تفاقمت هذه المسألة وبدأت تبرز منذ مطلع الثمانينات ولا سيَّما مع بدء العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني في تركيا في أواخر عام 1984، والتي اتهمت تركيا بمساعدة الحزب العمال الكردستاني بتدريب في معسكرات سورية وفي سهل البقاع في لبنان، باعتبارها القوة الأساسية المحرّضة والداعمة لعمليات الحزب العمال الكردستاني، وهدف سوريا من وراء ذلك عرقلة تنفيذ مشروع الكاب. وحاولت تركيا ربط مشكلة الأكراد بالمياه مع سوريا، ولكنها لم تنجح في تلك المحاولة، إذ رأت تركيا أنَّ هناك ارتباطاً ضمناً بين سوريا والكورد في تركيا فهي تأويه وتسانده من أجل زعزعة استقرار تركيا، بطريقة مدروسة تتيح لها موقعا أفضل للتفاوض على مسألة المياه، والحصول على أفضل الشروط التجارية (الجابري، 2015، صفحة 133).

توصلنا مما تقدم إنَّ (للقضية الكوردية) دوراً مؤثراً في مسار العلاقات السورية التركية فضلاً عن بقية الدول التي يتواجدون فيها، ويظهر هذا الدور بشكل جلي عن طريق تركيزهم في مناطق التي تتصف والانعزال الجغرافي عن باقي انحاء الدولة وجميع الدول التي يقطنونها، مما قلل من مستوى التفاعل بينهم وبين باقي السكان ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وساعد هذا الانعزال على تنمية مشاعر غير ودية وذات طبيعة عداوية بين الجانبين، ومن الطبيعي فإنَّ هذه المشاعر العدائية ستصب في الوعاء التركي لينضج بغضاء وعداءاً صوب دول الجوار ولا سيَّما أنَّ سوريا متهمه أياها بتأجيج تلك المشاعر، مما يجعل العلاقة بينهما تتصف بالتوتر والتذبذب والتأرجح من حين لآخر، من هذا يتضح إنَّ تركيا تحاول وستحاول ربط القضايا الثلاث (الأسكندرون، والمياه، والقضية الكوردية)، واستعمالها وسيلة للضغط على سوريا لانصياعها لعدة تنازلات باتت تخدم دولا أخرى.

3 - 2 الموقف التركي من الأزمة السورية ودوافعه:

إنَّ العلاقات التركية مع سوريا بالغة الحساسية والأهمية بالنسبة لتركيا، إذ تعدُّ سوريا ركيزة الدبلوماسية التركية الأساسية في منطقة المشرق العربي، ومن هنا بدا الموقف التركي إيجابياً تجاه الأزمة السورية، وقد اتسم منذ البداية بالتصاعد التدريجي، إذ اعتقدت تركيا أنها بمقدورها التأثير في النظام السوري ودفعه نحو التغير على أساس أنَّ الأزمة السورية شأن داخلي. لكن تلك المحاولات التركية فشلت في دفع النظام السوري نحو تحقيق إصلاحات حقيقية، وبذلك توصّلت الى نتيجة مفادها أنَّ النظام السوري يسير في اتجاه مغاير للنصائح التركية، مما جعل أنقرة تغير لهجتها تجاه سوريا وتطالب النظام السوري بالتناحي عن السلطة، وقد أصبحت تركيا ملجأً آمناً للجيش السوري الحر. وفتحت الحدود أمام المعارضة السورية وسمحت لها بعقد اجتماعاتها، مما أسهم في تشكيل خطر على النظام السوري، وكما فتحت الأبواب أمام اللاجئين السوريين الذين سرعان ما تزايد عددهم ضغطاً سياسياً وأخلاقياً على الدول الداعمة للنظام السوري، إذ سعت تركيا لاستغلال قضية اللاجئين السوريين وتوظيفها خارج الإطار الإنساني ومحاولة استخدامها لتسويغ إجراءات عسكرية ضد سوريا مثل فرض حظر الطيران على المنطقة الشمالية (كوردستان الغربي) في سوريا أو التدخل العسكري (البياتي، 2013، صفحة 176).

ومن ثم تبين أنَّ الأزمة السورية عكست ارتباكاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، ورأت تركيا أنَّ أي تصعيد مع سوريا سوف يجلب غضب ايران والعراق من الجنوب والشرق وروسيا من الشمال، وهم حلفاء النظام السوري، وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقة معهم أو تسعى لتوتير الأجواء. وفصلاً عن ذلك فإنَّ الاعتبارات الأمنية سيطرت على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك بتنامي التخوفات من تأجيج القضية الكوردية.

تميزت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بتصعيد مستمر، وتوجيه الاتهامات لسوريا بضلوعها في عدم استقرار تركيا وأمنها، وما نتج عنها من علاقات بين الدولتين تميزت بالتوتر والنزاع طيلة عقد من الزمن. وضمن التغيرات الدولية في بداية القرن الحادي والعشرين جرى تحول مهم في السياسة التركية نحو العالم العربي بشكل عام وسوريا بشكل خاص (الجابري، 2015، صفحة 137).

بعد سنوات من الأزمة السورية، تدخلت تركيا للمرة الأولى عسكرياً في الشمال السوري (كوردستان الغربي) عبر قصف جوي ومدفعي متكرر، وقد جاء هذا الموقف بعد اتفاق تركي - أمريكي غير معلن، يتضمن موافقة أمريكية على انشاء منطقة أمنة شمال سوريا، وتكمن أهمية هذه الخطوة التركية الى جانب ملف مكافحة تنظيم الدولة في بعدين آخرين لا يقلان أهمية الا وهما: الملف الكوردي والمشهد السوري بشكل عام. جاء التحول التركي في التحرك العسكري المباشر على الأراضي السورية بعد ما نجح الكورد في السيطرة على مدينة كوباني وتمكنهم أيضاً من السيطرة على مدينة كرى سبي (تل أبيض)، مما يعني تطهير منطقة شرق الفرات بأكملها من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ماعدا منطقة الحسكة. ومن هنا فقد جاء تخوف الأتراك من انتقال هذه الجماعات الكوردية من مناطق شرق الفرات التي سيطرت على أغلبها وحدات الحماية الكوردية، وتحول هذه الجماعات الى مناطق غرب الفرات، وتقوم تلك الجماعات الكوردية بوصل المناطق الثلاثة التي حررت من تنظيم الدولة الإسلامية، والتي أعلنوها عام 2013 بأنها مناطق للحكم الذاتي. وهذه المناطق هي منطقة الجزيرة في أقصى شمال سورية، ومنطقة كوباني في الشمال السوري أيضاً ومنطقة عفرين التي تقع في الشمال من مدينة حلب على حدود لواء الاسكندرونة. مما زاد من مخاوف الحكومة التركية إزاء الطموحات الكوردية، قيام الكورد بإنشاء شريط على طول حدود تركيا مع سورية من القامشلي شرقاً وحتى عفرين غرباً وصولاً الى البحر المتوسط، وإن حلم الدولة الكوردية استُعيد مرة أخرى بشكل واضح وقوي بدعم دولي (سعيدة، 2019، الصفحات 78-79). ولغرض إيقاف توسع الحركة الكوردية وتقديمها في سوريا قامت الحكومة التركية بعدة عمليات من أهمها، خارطة (3):

أ- تركيا وعملية درع الفرات:

بالتزامن مع ذلك بدأت تركيا في عام 2016 بتدخل عسكري مباشر في منطقة جرابلس، في عملية أطلقت عليها اسم (درع الفرات)، جرت بتعاون تركي مع بعض الفصائل التابعة لها ضد قوات سوريا الديمقراطية، واستمرت سبعة أشهر، وكانت أهدافها محاربة المناطق الحدودية وتطهيرها من القوات الكوردية (حزب الاتحاد الديموقراطي PYD وحزب العمال الكوردستاني PKK).

ب- عملية غصن الزيتون (احتلال عفرين):*

عملية غصن الزيتون هو الاسم الرمزي للعملية التي شنها الجيش التركي مع بعض الفصائل التابعة له ضد مواقع قوات الأحزاب الكوردية في كوردستان الغربي، وكان هدف العملية هو السيطرة على عفرين التي كانت القوات الكوردية قد أعلنت عن أنها إحدى مقاطعات الإدارة الذاتية، وقد استغاثت القوات الكوردية بحكومة النظام السوري في يوم الخميس 25 آذار 2018، ودعت الأسد الى إرسال قوات لمساعدتها في ضد الهجوم التركي.

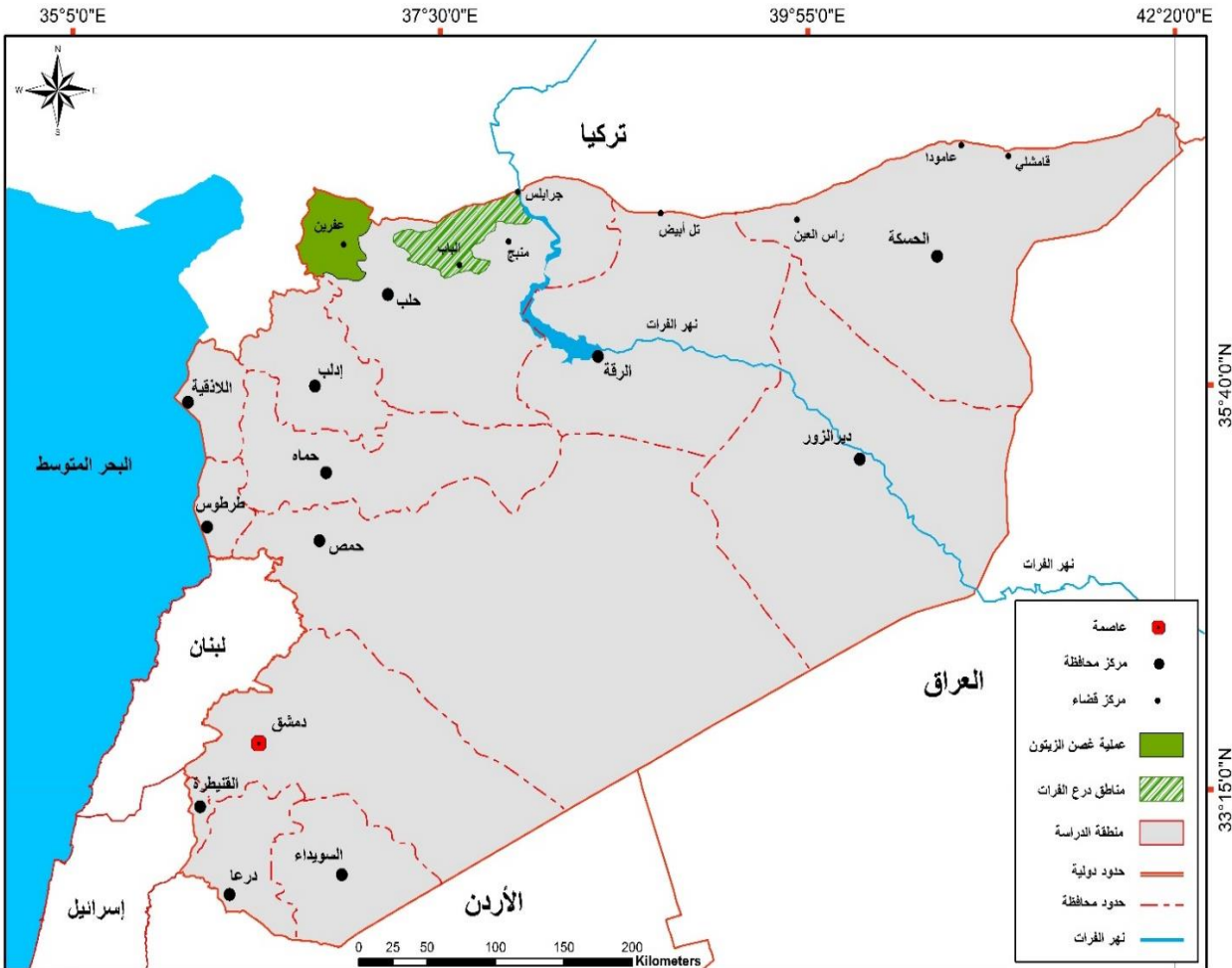
أعلن الجيش التركي فرض سيطرته على كامل منطقة عفرين ومحيطها في يوم السبت 24 آذار 2018، وذلك بعد انتزاع ما تبقى من مواقع ومعازل لوحدة حماية الشعب الكوردي. وقد شكل سقوط عفرين بيد قوات مشتركة من الجيش التركي والجيش الحر ضربة مدوية لمشروع الأحزاب الكوردية في كوردستان سوريا. وبذلك يمكن أن نلخص أهم الأهداف التركية بما يأتي (سعيدة، 2019، الصفحات 82-83):

- 1- تكتسب منطقة عفرين أهمية خاصة لدى تركيا؛ وذلك لقربها من لواء الأسكندرونة، ويحد عفرين من الغرب سهل العمق التابع للواء ذي الأهمية البالغة.
- 2- تحقق السيطرة التركية على عفرين تواسلا جغرافيا على جميع المناطق الحدودية الواقعة بين مدينة جرابلس غربي الفرات والبحر المتوسط، وهذا يعني القضاء على أية إمكانية لتحقيق التواصل الجغرافي بين المناطق الكوردستانية ومنع الكورد من وصل مناطقهم ببعضها.
- 3- إبعاد القوات الكوردية من السيطرة على الشريط الحدودي مع تركيا، أو إقامة منطقة حكم ذاتي هناك. وتدرك تركيا في هذا الإطار أن مشروع "الفيدرالية الكوردستانية" لن يكتمل من دون ضم منطقة عفرين إليه، أو على الأقل سيمكن في هذه الحالة

(*) تقع مدينة عفرين على ضفتي نهر عفرين في أقصى شمال غربي كوردستان، وهي حدى المقاطعات (الكانتونات) الكوردية الثلاث في كوردستان سوريا، وهي محاذية لمدينة كوباني واعزاز من جهة الشرق، ولمدينة حلب التي تتبع لها من الناحية الإدارية من جهة الجنوب، وإلى الجنوب الغربي تقع محافظة إدلب، وتحاذي الحدود التركية من جهة الغرب والشمال. وتبلغ مساحتها 3850 كم²، ومنطقة جبلية منفصلة جغرافياً عن المناطق الأخرى التي تسيطر عليها القوات الكوردية على طول الحدود مع تركيا. وقد اشتهرت مشهورة بإنتاج زيت الزيتون والحمضيات والكروم.

- احتوائه عن طريق حصاره اقتصادياً، ومن ثم إخضاعه سياسياً بسهولة، ولهذا فإن تحديد مصير عفرين يمثل أولوية على أجندة الأمن القومي التركي.
- 4- سعي تركيا إلى تعظيم تواجدها على الأرض، وتغيير معادلة موازين القوى، وهو الأمر الذي يكرّس النفوذ التركي داخل سوريا، ويجعل منها طرفاً أساسياً في عملية التسوية السياسية المرتقبة.
- 5- فصل المناطق الكردية مع بعضها وخاصة بين مدينة كوباني ولواء الاسكندرونة.
- 6- أن مدينة عفرين لديها موقع جيوسراتيجي مهم من ناحية التجارية؛ بسبب قربها مدينتي حلب وإدلب، لما لهما من أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا.
- 7- تشكيل شريط عسكري، لغرض إخماد أي حركة عسكرية تجري في المناطق الكردية.
- 8- تستهدف عملية "غصن الزيتون" تحقيق التواصل الجغرافي على المستوى العملي بين المناطق الخاضعة لسيطرة تركيا، إذ مدن أعزاز والباب وجرابلس وشمال أدلب، وذلك عبر ضم حلقة وصل مهمة تتمثل في إحدى الكنتونات الثلاثة في الهيكل المستقل الذي شكله الكورد منذ عام 2012، عبر الجمع بين المناطق التي سعى الكورد فيها لإرساء الحكم الذاتي، فيما أطلق عليه غرب كردستان والتي تشمل عفرين والجزيرة وكوباني.

خارطة (3) الموقع الجغرافي لعملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون (احتلال عفرين)



المصدر: (سعيدة، 2019، الصفحات 82-83).

أما عن الدوافع التي جعلت الحكومة التركية تتخذ مثل هذا الموقف حيال الأزمة السورية فقد تنوعت ولعبت الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية دوراً فيها.

وتمثلت الدوافع السياسية بسعي الحكومة التركية لدعم عملية التحول الديمقراطي في سوريا، وتعميم الفهم العربي لمفهوم العلمانية حتى لو تطلب الأمر مواجهة ومنافسة قوى اقليمية أخرى تسير في هذا التوجه، فضلاً عن تعميق التعاون مع قوى أخرى،

وبما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول الى قوة اقليمية كبرى. ورغبتها في الصعود بوصفها قوة اقليمية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية لتقديم نموذجاً للبراعة والاحتفاظ بالتوازن الدقيق في علاقتها مع القوى اقليمية مستغلة بذلك الأوضاع السياسية التي تمرُّ بها المنطقة العربية عامة وسوريا خاصة، ودخولها كلاعب وسيط بين النظام السوري والمعارضة وبكفة تميل لصالح الاخيرة لتعزيز مكانتها وثقلها في الشرق الاوسط، وتثبيت مكانتها في حلف شمال الأطلسي- وبين القوى الغربية (محمود ف.، 2016، صفحة 199).

أما الدوافع الاقتصادية التي تأثر بها الموقف التركي، فتمثلت في تخوفها من أن يتأثر استثمارها في سوريا والمنطقة، بغية الحفاظ على المصالح الاقتصادية التركية بفعل استراتيجيتها الخاصة بعمليات البحث عن الأسواق الجديدة في المشرق العربي، فضلاً عن الغائثا لتأثيرات الدخول الى سوريا والأردن ولبنان مما توجب عليها المحافظة على مصالحها، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها مع دول الربيع العربي، وعليه فليس من المعقول في الوقت الذي تسعى فيه تركيا الى النهوض باقتصادها والمحافظة على مسار التنمية فيها أن تضحي بمصالحها.

اما الدوافع الأمنية فهي الأخرى التي سيطرت على الموقف التركي المعادي للنظام السوري، ولا سيما في ظل التخوف المتنامي من تأجيج القضية الكردية، ووجود حزب العمال الكردستاني المحظور وعملياته انطلاقاً من الأراضي السورية باتجاه الداخل التركي في ظل اتساع مساحة الحدود مع سوريا، وسعى الكرد الاخيرة الى تأسيس اقليم حكم ذاتي على غرار كردستان العراق، ومن ثم تأثر كردستان تركيا بذلك. فضلاً عن التخوف التركي من تخبط الأوضاع الأمنية في المنطقة، وتأثر الداخل التركي بها، واحتمال انتقال الأزمة الى حدودها الجنوبية اذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة (محمود ف.، 2016، صفحة 200).

من هذه الزاوية ثمة أهمية خاصة لسوريا بالنسبة لتركيا من منظور الجيوبولتيك، فضلاً عن التاريخ وعلم الاجتماع السياسي، وتتجلى هذه الأهمية ي عدد من العوامل والسياقات، أهمها:

- 1- تعد سوريا بوابة العالم العربي بالنسبة لتركيا، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة البرية، وهذا ما يفسر التوجه التركي الحثيث لتصويب العلاقة مع دمشق بخطوات متسارعة في عهد حزب العدالة والتنمية قبل الثورة السورية.
- 2- تقع تركيا في قلب "المناطق البرية القريبة" التي يجب على تركيا التواصل والتقارب معها، لما لها من فائدة تتعلق بمكانتها في الاقليم والعالم (أوغلو، 2011، الصفحات 156-170).
- 3- أدت القضية الكردية دوراً كبيراً ومؤثراً في العلاقات التركية السورية ولا سيما ان تركيا ترى أن القضية الكردية لها أهمية خاصة وتأثير كبير في الأمن القومي التركي، فقد أدت هذه القضية الى زيادة حدة التوتر الحاصل في العلاقات التركية السورية لمدة طويلة من الزمن، ووصلت في بعض مراحلها الى امكانية حدوث نزاع مسلح بين الطرفين، فقد لاحظت تركيا ان سوريا تُقدّم الدعم الأحزاب الكردية التي تعتمد على المواجهة المسلحة مع تركيا.

3 - 3 تداعيات الأزمة السورية على تركيا:

تمكّنت الأزمة السورية من تحويل العلاقات السورية من تحالف استراتيجي الى خلاف استراتيجي، وقد أثر انعدام الثقة على موقف الحكومة التركية الداعم للمعارضة والجيش الحر، وفتح الحدود أمامهم وسمح بعقد اجتماعاتهم، مما حدا بالنظام السوري استخدام القضية الكردية ورقة ضغط ضد الحكومة التركية عن طريق سحب الجيش السوري من المدن السورية على الحدود وترك أمر حماية تلك المناطق لعناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، والذي يعد حليفاً لحزب العمال الكردستاني، والذي يمثل هاجساً أمنياً لتركيا منذ عقود، وهذا يعني أن تركيا ستبقى في مواجهة الكرد السوريين بعد أن أصبحت المنطقة الحدودية ملاذاً لحزب العمال الكردستاني.

وبذلك يتبين أن دخول مسألة القضية الكردية السورية في منظومة حسابات الأمن الاستراتيجي لتركيا، سيؤثر بلا شك في أمنها الداخلي ووحدتها القومية وسلامة أراضيها، ونرى أن تصاعد نشاط القوات الكردية قد بدأ فعلياً منذ نهاية 2012 في بعض مناطق كردستان تركيا، إذ أخذوا يحتجون على وجود عشرات الآلاف من اللاجئين في مناطقهم، لذلك قامت الحكومة التركية بنقل اللاجئين السوريين في المحافظات الجنوبية الشرقية الى معسكرات بنيت خصيصها لهم في الشمال (الشيما، 2012، صفحة 36). وقد تبين من ذلك أن تركيا كانت من أكثر المتأثرين بالأزمة السورية، فهي تشارك في حدودها مع سوريا بثمانمائة وخمسين كيلومتر، وتشكل فيها منطقة شرق الأناضول امتداداً طبيعياً لسوريا، وجدير بالذكر ان تدخل تركيا العسكري المباشر وغير المباشر في سوريا ولا سيما في عفرين، يؤدي إلى تحجيم حزب العمال الكردستاني والحيلولة دون تمدده. ولعل التخوف التركي من زيادة نفوذ حزب العمال الكردستاني على الأراضي السورية بعد ما استطاع ان يسيطر على أراضي لا يستهان بها في ظل الدعم الدولي والغطاء الجوي لهذه المجاميع الكردية، وإبطال حلم الدولة الكردية الذي ظهر من جديد وبقوة مرة أخرى على الساحة

الاقليمية، وقلق تركيا من انتقال الأحداث الأمنية إليها، أدى إلى تقديم تركيا مقترحاً لإقامة منطقة عازلة تحميها من أي قوات أجنبية داخل الأراضي السورية.

ومن الواضح أن القوات العسكرية التركية لن تدخل سوريا بمفردها سواء لإقامة ممر انساني أم منطقة حظر جوي أم منطقة عازلة إلا بتفويض دولي من حلف شمال الأطلسي أو الأمم المتحدة، فتركيا التي تسعى للنهوض باقتصادها والمحافظة على مسار التنمية فيها لا تريد إقحام نفسها في حرب قد تؤثر بشكل كبير على اقتصادها وأمنها القومي (مصطفى، 2015، الصفحات 83-84).

3- 4 إيران:

تعد إيران قوة اقليمية مؤثرة وفاعلة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والشرق العربي بشكل خاص، معتمدة في ذلك على قوتها وفعاليتها المستمدة من قدراتها العسكرية والاقتصادية التي جعلت منها قوى لا يستهان بها ولا يمكن تجاوزها. ويعد تحالفها مع سوريا من أقدم التحالفات الاستراتيجية في المنطقة، فسوريا تمثل قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية للنفوذ الإيراني في الجوار العربي الشرقي وطريقاً آمناً إلى لبنان وشريكاً يعتمد عليه، بينما تمثل إيران ورقة ضغط مهمة بيد سوريا. وانطلاقاً من الدور الإيراني السوري في المنطقة العربية سيبرز الموقف الإقليمي لإيران من الأزمة السورية (الجابري، 2015، صفحة 155)، ولأجل الإحاطة بهذا الموقف توجب التطرق إليه على مختلف الأبعاد على النحو الآتي:

3- 5 الموقف الإيراني من الأزمة السورية ودوافعه:

تعد العلاقات السورية - الإيرانية الركيزة الأساسية في العلاقات العربية - الإيرانية، فسوريا الدولة العربية الأكثر قرباً من إيران من حيث علاقات الود والصداقة بينهما، كما هي أول دولة عربية تعترف بالنظام الجديد في إيران، وذلك في 13 شباط عام 1979م، إذ لاتقف العلاقة بين الدولتين عند حدود التمييز فحسب، بل تمتد لتصبح حالة استثنائية من ناحية الحلف الذي يربط الطرفين، فهو الحلف الأطول مدة والأكثر ثباتاً في الشرق الأوسط، فليس من الغريب أن تقف إيران في هذا الظرف الحرج إلى جانب حليفها سوريا، وتمدها بجميع أسباب البقاء في أول امتحان حقيقي لها، وأن تدعمها حتى النهاية. حتى أصبحت العلاقات بين الدولتين تثير كثيراً من التساؤلات حول العلاقة الارتباطية بينهما، التي دامت مدة طويلة على الرغم كل التحديات التي واجهتها، وهذا يعود إلى الجوار الجغرافي الذي رسم تلك الامتدادات الدينية والعرقية والحضارية لكل طرف منها (عبدالكريم، 2013، صفحة 46).

وفي ضوء هذه المعطيات، ومن أجل الرصد الدقيق للموقف الإيراني من الأزمة السورية فقد كان هذا الموقف ثابتاً في دعم النظام السوري والحكومة السورية، ومتدرجاً فيما يخص الأزمة من التجاهل إلى إتهام المحتجين والمتظاهرين، وإلقاء اللوم على المؤامرة الخارجية، وتبني وجهة نظر الحكومة السورية في السعي لإيجاد مخرج لها. وبهذا فإن إيران اتخذت موقفاً مؤيداً للنظام السوري، ووضعت كل ثقلها خلف هذا النظام منذ انطلاق الأزمة واصفة إياها بالمؤامرة الأجنبية، التي تستهدف صمود سوريا من قبل الغرب وإسرائيل، والنظر للأحداث على إنها فتنة شبيهة بما حدث في إيران في عام 2009، مؤكدة مراراً وتكراراً في أكثر من مناسبة إيمانها الكامل بقدرة الحكومة السورية على التعامل مع الأوضاع، ومعلنة دعمها المتواصل للإصلاحات التي أعلنها الرئيس الأسد لتخفيف الأزمة وإخمادها (هلال، 2011، الصفحات 9-10).

وبعدما أعلنت طهران موقفها الحاسم من الأزمة وحسمت أمرها في دعم الأخير وحكومته بمختلف الوسائل وعلى كافة المستويات، بما ينسجم واستراتيجية النظام السوري بالدعائم الأساسية التالية:

أ- الدعم العسكري:

شرعت إيران بمد النظام السوري بأسلحة وعتاد للمراقبة والقتال، كما زودته بالتكنولوجيا لمراقبة البريد الإلكتروني وأجهزة الهاتف الخليوي ووسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك - تويتر)، انطلاقاً من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة التي يمتلكها الجانب الإيراني، كل ذلك من أجل تقديم العون اللازم للحكومة السورية ونظامها السياسي في هذه المجالات، وتركز قواعد الميليشيات الإيرانية في كثير من المدن والمناطق، وبشكل رئيس على الطريق الاستراتيجي الذي تسعى إيران لتعزيز حضورها فيه ضمن مشروعها في الوصول إلى البحر المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان، ومن هذه القواعد العسكرية الإيرانية في سوريا قاعدة حقل الورد النفطي في محيط البوكمال، مجمع المقار العسكرية في منطقة الجلاء، قاعدة (تي 2) القريب من البوكمال، قاعدة المطار العسكري المشترك بين إيران والفئات المدعومة من إيران وعلى رأسها حزب الله وقوات الجيش الروسي، وقواعد معسكر الصاعقة والطلائع في مدينة دير الزور، قاعدة عين التي تقع في بادية مدينة القورية، ومؤخراً أنشأت ميليشيا فاطميون في مزار الدينية. كما وافقت إيران على تمويل بناء قاعدة عسكرية على الساحل السوري، والمساعدة في تطوير مجمع عسكري في مطار اللاذقية، على

أن یتم الانتهاء منه في نهاية عام 2012، بهدف تأمين خط مباشر لإيصال المعدات والأسلحة التي تحتاجها الحكومة السورية بطريقة عاجلة دون المرور بطرف ثالث.

وبناء على ذلك فإن إيران قدمت دعماً سياسياً وعسكرياً للحكومة السورية بما يمكنها من الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية التي تسعى للإطاحة بالنظام، معلنة استمرارها في السعي لحل الأزمة عن طريق الإصلاح والانتقال إلى نظام سياسي أكثر انفتاحاً (الجابري، 2015، صفحة 162).

ب- الدعم الاقتصادي:

يعد استهداف النشاط الاقتصادي عامل ضعف للنظام السوري، واستهداف المعارضة السورية لهذا العنصر عن طريق الإضراب والعزوف عن العمل بمساعدة المجتمع الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على سوريا، فضلاً عن تضرر الوضع الاقتصادي العام نظراً لإيقاف عمليات التصدير والاستيراد التي قد تدفع باتجاه انهيار النظام وتطويره، خاصة أنه يمر في مرحلة حرجة جداً، ويحتاج إلى الدعم الاقتصادي، وإزاء ذلك قام النظام الإيراني بتوجيهات مباشرة من المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية برصد 3 مليار دولار كمنحة للحكومة السورية في الأشهر الثلاثة الأولى من بداية الأزمة، تلاها قرار بتخصيص 9 مليار دولار في عام 2012، فضلاً عن منح 290 ألف برميل نفط يومياً. كما نقلت تقارير إعلامية إيرانية عن قيام إيران بجهود حثيثة للتشاور مع العراق لتزويد دمشق بنحو 10 مليار دولار أمريكي كدعم إضافي يتم تحويلها وفق اتفاقيات اقتصادية جديدة، وتفعيل أخرى قديمة مع سوريا، ومن ضمنها ثلاث اتفاقيات في مجالات الصحة والتجارة والاستثمار، وعليه فقد قامت كل من إيران والعراق وسوريا بتوقيع اتفاق للغاز بقيمة 10 مليار دولار في تموز 2011، ومن أجل دعم سوريا اقتصادياً في ظل الظروف العصيبة التي تعيشها فقد سعت طهران لتحويل العراق وسوريا إلى سوق مشتركة واحدة، الأمر الذي يعزز علاقتهما، ويجعل العراق الرئة الاقتصادية لسوريا في مواجهة العقوبات (الجابري، 2015، صفحة 161).

ت- الدعم الاعلامي:

تحركت وسائل الاعلام الإيرانية بشبكة اعلامية واسعة تضم عدداً من القنوات والصحف والاذاعات والمحليين التي تدور في فلك النظامين الإيراني والسوري، وتهدف إلى:

أ- تجريد الانتفاضة من الحقيقة وربطها بأطراف أخرى، إذ وصفت وسائل الاعلام الإيرانية المعارضة السورية بأنهم محرضون وارهائيون، وبثت بصفة مكثفة الاعترافات التي نقلها الاعلام السوري لبعض الافراد الذين ألقى النظام القبض عليهم معترفين بعمالتهم للكيان الصهيوني، فضلاً عن ما قامت به وسائل الاعلام الإيرانية من محاولات حثيثة لربط الأزمة بعصابات مسلحة، ومن ثم بالسلفيين والإرهابيين، وبعدها بالاخوان المتطرفين، وعملاء إسرائيل، ومنفذي الأجندات الأمريكية، وبعض عناصر المخابرات الأردنية والسعودية، وبعض الجهات اللبنانية كمجموعة الحريري وتيار المستقبل، كما كان لتدخل تركيا في سوريا ومساندتها لقوات سوريا الحرة ومن ثم احتلال بعض المناطق السورية من قبل قوات التركية وحلفائها دور كبير في ازدياد التدخل الإيراني في سوريا وتركيا

ب- تخويف الأقليات من التطرف الدائم عبر مساعدة النظام السوري في حملة اعلامية مباشرة تتعلق بالفتنة الطائفية، وتحذير المسيحيين والدروز من المسلمين والاخوان من التطرف الذي سيواجهونه في حالة سقوط النظام ووصول هؤلاء إلى السلطة، فضلاً عن الاستعانة بالعامل الشيعي إقليمياً في هذه الحملة (الجابري، 2015، صفحة 160).

أما دوافع إيران التي جعلتها تقف هذا الموقف المؤيد لسوريا فتقوم على أسس شملت الاستراتيجية الإقليمية لإيران في العقود الثلاثة الأخيرة، وضمن مجالات مختلفة فقد كانت الدولة السورية في طليعة الدول التي ساندت ودعمت إيران في حربها مع العراق. كما وقفت بشكل رسمي وعلمي إلى جانب إيران في المحافل الإقليمية والدولية فيما يخص برنامجها النووي، مما أوجب على طهران رد الجميل لسوريا ذات الطبيعة المضادة للاستكبار والصهيونية، كما ويفسر وقوف إيران إلى جانب سوريا عن طريق الرؤية التي تقول إن الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية الإيرانية في كثير من المجالات والأحداث، ومن جانب آخر فيمكن تفسير الدوافع الإيرانية تجاه النظام السوري من منظور جغرافي سياسي من فكرة مفادها (هاجس أمريكا من الأزمة السورية هو إيران)، والدليل على ذلك ما يذكره (روبرت ساتلوف) مدير معهد واشنطن للعلاقات الدولية قائلاً "القضية الملحة في شأن سوريا ليست في إمكان نجاح السوريين بإسقاط نظام الأسد أو إفلات النظام من السقوط بل هي في توجيه ضربة مؤلمة إلى المحور المعادي للغرب والديمقراطية والسلام الذي يمر عبر دمشق" وهذا ما جعل إيران تتعامل مع الأزمة بما يلائم مصالحها الوطنية وتحالفاتها الإقليمية (الجابري، 2015، صفحة 162). أما الدافع الإيراني الآخر فيتمثل برؤية إيران لتركيا على أنها تريد التخلص من النظام السوري

ودعم الاسلاميين لتسلم السلطة عن طريق إعادة تعريف مصالحها في المنطقة (عبدالفتاح و حميد، 2014، الصفحات 22-24). وما يؤكد ذلك تصريح الخارجية الإيرانية منذ اندلاع الأزمة بقولها (لو خيّرنا بين تركيا وسوريا فسوف نختار سوريا بلا شك). أما الدافع المذهبي فقد كان الدافع الأكثر أهمية من بين الدوافع الإيرانية، إذ تمثل إيران الحاضن الأقوى للشيعه في المنطقة وخاصة (سوريا، العراق ولبنان)، فهي تدافع وتقف بكل ماتملك في سبيل الحفاظ على هذا المذهب، والدليل على ذلك عندما سأل أحد الصحفيين المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية (على خامنئي) هل إيران تقف مع سوريا من أجل حماية مرقد السيدة زينب (عليها السلام) فأجاب لو هدم المرقد لبنيناها من ذهب، لكن هدفنا أكثر من ذلك وهو المذهب. وترى إيران أنّ الغرب يسعى عن طريق هذه الأزمة إلى فك الحلف الإيراني السوري الذي يهدد مصالحه ويدعم قوة إيران الإقليمية (محفوظ، 2012، صفحة 38).

3- 6 تداعيات الأزمة السورية على إيران:

1- تسعى إيران الى تغيير المعادلة الإقليمية على المدى البعيد بما يحقق لها الهيمنة على هذه المنطقة، بسبب موقعها الاستراتيجي، كي تستطيع عن طريقه مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في المنطقة؛ لأنّ دولة مثل إيران لا تستطيع أن تختار الصمت تجاه الأحداث التي تحصل في سوريا تحت هيمنة الولايات المتحدة؛ لأنّ سوريا تمثل منطقة استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لإيران. لذلك اعتمدت على محاور عديدة لفرض وجودها أمام الولايات المتحدة وتركيا في سوريا، وذلك عن طريق التدخل الإقليمي غير المعلن.

2- إنّ منطقة الهلال الشيعي(*) اكتسب التشييع فيها سمة قومية إيرانية، بحيث اندمج الشعور القومي بالإيمان الروحي الشيعي، وأصبح التشييع في ذاكرة الأجيال الإيرانية المتوالية (القصاب 2014). ففرض التشييع على سوريا كان ضماناً لأمنها القومي ومصلحتها الحيوية، وأخذ بعداً جديداً بوصفه عاملاً حاسماً في بناء استراتيجية الأمن القومي الإيراني، وتحاول إيران أيضاً الإفادة من سوريا في توسيع الهلال الشيعي؛ لأنّ سوريا تشكل ممراً أساسياً نحو مناطق تحاول إيران ربطها بهلالها الشيعي، بخاصة نحو لبنان وفلسطين. وفقدان سوريا يعني محاصرة إيران تماماً بين أعدائها، وعدم اتمام الهلال الشيعي يشكل هزيمة لإيران أمام الدول الكبرى في المنطقة، لذلك تسعى إيران لبسط نفوذها وتحقيق مصالحها الحيوية عن طريق الحفاظ على العلاقة مع سوريا، والحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية (لارابي و نادر، 2013، صفحة 21).

3- تمثل سوريا أكبر حليف لإيران في المنطقة العربية، والنظام السوري يعدّ أحد أهم أدوات الردع الإقليمي الذي يضمن تقوية إيران في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، كما تستخدمه إيران في إظهار قدرتها على تهديد أمن إسرائيل، وكذلك قدرتها في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ونتيجة لهذا تسعى إيران الى تدعيم نظام بشار وتقويته في مواجهة "الجيش السوري الحر" وتمده بكافة وسائل الدعم.

4- ترى إيران أنّ سقوط النظام سوف يؤدي الى قيام حكومة سنية، وخصوصاً مع بقايا تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سوريا، وهو بالطبع لا يصب في مصلحة إيران؛ لأنّ تلك الحكومة ستكون بالضرورة معادية لإيران، بسبب دعمها لحكم الأسد، كما أنّها سوف تقوم بتحجيم دور الشيعة في سوريا، وقطع طرق الإمدادات التي تصل الى حلفائها الشيعة في لبنان عبر الأراضي السورية.

5- مع تزايد شعور الإيرانيين بإمكانية رحيل الأسد عن السلطة، تم العمل على تأسيس العديد من الشبكات المرتبطة بها بشكل مباشر بهدف استخدامها لتثبيت نفوذها داخل سوريا ضمن مرحلة ما بعد سقوط بشار. فقد عملت على تدريب ودعم بعض الجماعات المسلحة التي يمكن الإبقاء عليها، التي سوف تشكل قاعدة تواصل بها إيران نفوذها في سوريا. فضلاً عن أنها قامت بإعادة تنظيم عناصر ميليشيات "الشيعة" الموالية للنظام، كما أنها عملت على كسب ولاء قيادات الجيش وعززت علاقاتها معهم، وعملت على استقطابهم.

ولا تقل الأهداف الاستراتيجية لسوريا باتجاه إيران بحكم موقعها الاستراتيجي لكونها تمتلك ثقلًا سياسيًا وتشكل طرفاً مهماً يغير المعادلات الإقليمية في المنطقة. وبإمكان سوريا البقاء لبناء برنامج طموح وواقعي مع إيران، للإفادة منها في تحقيق أهداف إيران السياسية، والحصول على إنجازات كبيرة في المجالين السياسي والاقتصادي.

(*) إنّ الهلال الشيعي مصطلح سياسي ومذهبي أطلق على مناطق يقطنها أغلبية شيعية من شواطئ البحر المتوسط حيث سوريا ولبنان مروراً بالعراق وصولاً الى اليمن والسودان وما حولهما.

4- المواقف الدولية من الأزمة السورية

شكلت الازمة السورية منذ آذار 2011م نقطة التقاء بين العديد من الانظمة الدولية، بحكم العلاقات التي اقامها النظام السوري في العقود الماضية، وارتبط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة، ولاسيما الصراع مع اسرائيل، اذ لم تعد الازمة السورية ازمة داخلية، وانما باتت تعبيرا عن منظومة دولية واسعة معنية بما يجري في سوريا. ويلعب العامل الخارجي (الدولي) دورا مركزيا في توجيه مسار الازمة وتدويلها، فالتاريخ والجغرافية جعلتا سوريا عند مسافة تقاطع فيها المصالح الاستراتيجية والخلافات ذات الابعاد السياسية المرتبطة بها، التي جعلت منها رقما مهما تقاطع عنده مصالح الدول المؤثرة في النظام الدولي، فضلا عن بروز أهميتها في محطات التحول الكبرى في طبيعة وشكل هذا النظام، بعددّها البوابة التي يمكن عبرها هندسة المصالح وإعادة صياغة موازين القوى الجديدة، ومن هنا فقد تباينت المواقف الدولية تجاه الأزمة السورية وفقا لعلاقات تلك الدول بسوريا التي ساهمت في تطورها من حيث التهديد أو الانفجار والتفاقم الى الحد الذي جعلنا لا نعيد عن الحقيقة إذا قلنا: إنّ إدارة الأزمة السورية من قبل الفواعل الدولية لا يقل تأثيرا عن العوامل الداخلية المسببة لها. لذا سيتم حصر الدراسة في المواقف الدولية من الأزمة السورية الذي سنتناول فيه موقف كل من (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية)، من تلك الأزمة وعلى النحو الآتي:

4 - 1 الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الامريكية من أبرز قوى المهيمنة مع الادراك بوجود فارق في القوة بينها وبين القوى الأخرى، وعلى هذا فلا أحد يتوقع أن تصبح الولايات المتحدة انعزالية في أي شكل من الأشكال، وإنما ستواصل التدخل من وراء الكواليس في المناطق التي تجد فيها موطئ قدم لمصالحها، خاصة إنها من أكثر الدول وعيا بالأحداث التاريخية، لذا يعد موقفها أكثر تأثيرا من المواقف الدولية على الأزمة السورية، خاصة إنها تعيش عصرها الذهبي بوصفها القطب المهيمن الذي تدور حوله عجلة المصالح الغربية، وقد استفادت الولايات المتحدة الامريكية من فكرة كارتر القائمة على التواجد المباشر للولايات المتحدة في أي منطقة تسيطر عليها، ونفذت هذه الفكرة في أرض الواقع في أثناء الأزمة السورية، وقد كانت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل عسكريا في المنطقة كي تضع لها موطئ قدم ثابت ودائم خاصة في كوردستان سوريا، بجعلها منطقة آمنة تحت اعتماد الولايات المتحدة من أجل تحقيق أهدافها السياسية في المنطقة، خاصة أن القواعد العسكرية ستكون قبالة إيران، والتجسس عليها يتطلب وسائل أكثر فاعلية وأقل كلفة، وجدير بالذكر انّ الولايات المتحدة تدعم سوريا بكل الوسائل حتى تصبح تحت هيمنتها وسيطرتها (كلير 2011: 94-96). وعلى هذا المبدأ اقتصر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط ولاسيما سوريا، فكانت تدرك بأن منطقة الشرق الأوسط منطقة ساخنة، لكن مع التغييرات السياسية التي شهدتها العالم وازدياد المصالح الاقتصادية حتم على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع منطقة الشرق الأوسط وسوريا منها وفق رؤية جديدة، وقد تزامن ذلك مع اشتداد التنافس حول نفطه، فأخرجت اهتماماتها لتتجاوز النشاطات الثقافية لتعطي اهتماما أكثر بالمصالح الاقتصادية خاصة النفطية، ولما كانت سوريا جزءا أساسيا وحيويا من الشرق الأوسط فقد حظيت باهتمام بالغ من الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تطل على البحر المتوسط وقرية من قناة السويس، كما أنّ هناك احتمالا كبيرا في احتوائها على النفط؛ لأنها بنفس الامتداد الجغرافي للعراق، فضلا عن إزداد أهمية موقعها الجغرافي بعد أن أصبح ممرا رئيسيا لأنابيب النفط من مواقع انتاجه في العراق الى الدول الغربية. لذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية مدفوعة بقناعاتها بضرورة دعم نفوذها وحماية مصالحها النفطية في المنطقة بالضغط على سوريا من أجل جرها وربطها بعجلة سياسة الكتلة الغربية، ومنع سوريا من التوجه أكثر نحو الكتلة الشرقية (الامارة، 2007، الصفحات 8-9).

وتميزت العلاقة السورية الأمريكية بالتوتر والعداء باستثناء بعض الفترات التي سادتها الرغبة في التقارب من الجانبين، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وانشغال روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأخرى بمشاكلها الداخلية، ورغبة سوريا التقرب من أمريكا بعد أن فقدت حليفها الاستراتيجي وكذلك رغبة الولايات المتحدة في استقطاب سوريا نحو الغرب وإبعادها عن روسيا خوفا من استعادة العلاقات بينهما وتأثر مصالحها بذلك خاصة أمن إسرائيل المؤثر الإبرز في تلك العلاقات.

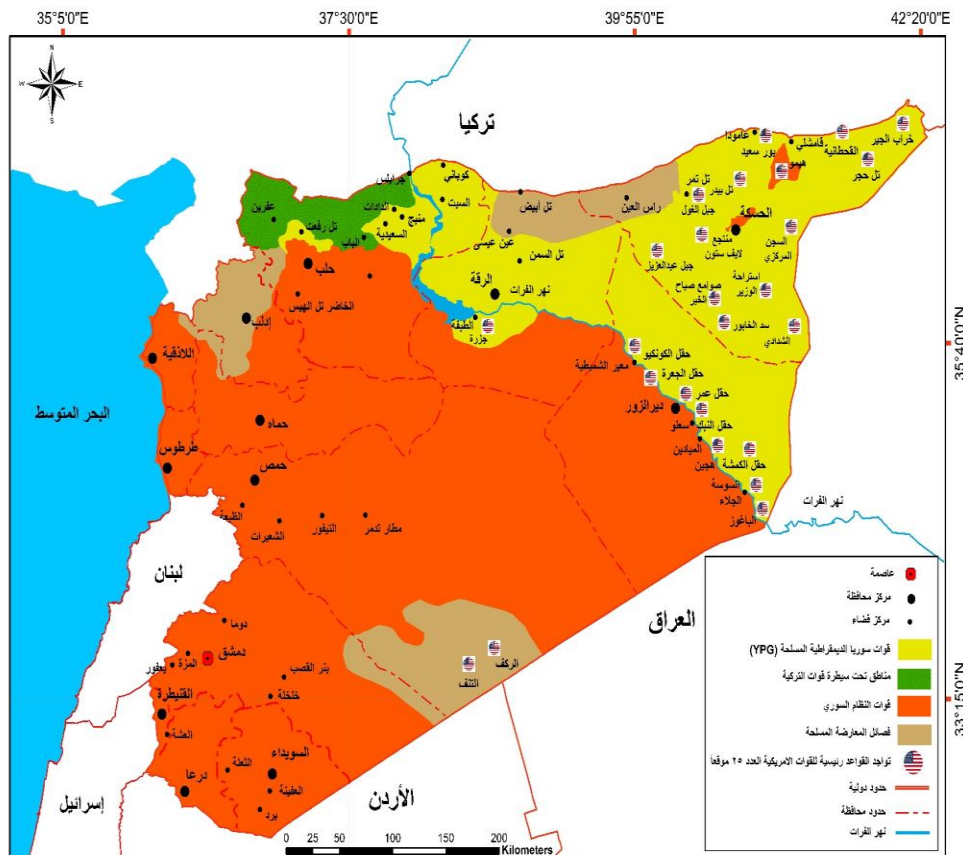
4 - 2 الموقف الأمريكي من الأزمة السورية ودوافعه:

شهدت المنطقة العربية العديد من التغيرات والتحولات السياسية التي شكلت تحديا للولايات المتحدة الامريكية، وأربكت حساباتها ومصالحها في الأزمة السورية، بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أنّ لا جدوى في العودة مع سوريا الى مجال التفاوض المباشر وغير المباشر لاعتقادها أنّ ذلك غير مجد لقلب الثوابت السورية، كما أنّ التهديد بالعصا قد غدا غير ذي جدوى، وإنّ سياسة التحايل واطهار اللين والانخراط البناء في الحوار مع دمشق لن يزيد هذه الاخيرة الا مزيدا من التمسك بثوابتها في موقعها الاستراتيجي، وإزاء كل ذلك اتخذت امريكا قرارا مبرما بضرورة التخلص من النظام السوري وانهائه أمنيا وعسكريا، وهذا الموقف

الأمريكي المعادي للنظام السوري المؤيد للمعارضة السورية قد لعب دورا كبيرا في تفاقم الأزمة السورية ووصولها الى منعطفات خطيرة لا تُحمد عواقبها، بفعل الدعم الذي تقوم به امريكا للمعارضة وحلفائها الاقليميين. ونجد أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الازمة السورية هو مختلف تماما عن الأزمات العربية الأخرى. فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية فرصة ذهبية لإحداث تغيير سياسي يكون مقدمة لإعادة رسم جيوسياستها ومن ثم الجغرافية السياسية لكل المنطقة وفقا لأولويات المصالح الأمريكية (محمود ف.، 2012، الصفحات 8-12).

وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من التغير في ملامح الخارطة العسكرية داخل سوريا، بتثبيت (25) منطقة تواجد في مناطق متعددة من سوريا من أهمها القحطانية، جبل الغول، وسد الخابور، والشدادي، وحقل الجفرة والكشمة والباغوز، خارطة (4). ويعدّ وجود هذه القواعد من صالح القوات الكردية في سوريا، ومن هنا ظهر الموقف الأمريكي تجاه القوات الكردية في سوريا، بعد فترات طويلة من الجفاء بين الجانبين بدأت واشنطن تعيد حساباتها من جديد وتقرر دعم الأكراد في سوريا بصورة غير مسبوقة، وتحديدًا وحدات حماية الشعب التي تشكل عصب قوات سوريا الديمقراطية بعدد من المركبات والمدركات وناقلات الجنود وبعض الأسلحة الثقيلة التي تستطيع عن طريقها مواصلة القتال داخل سوريا، لاسيّما بعد نجاح تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في التمدد بصورة كبيرة في العديد من المناطق السورية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى للرفع من ضغوطها على نظام الأسد وكذلك لمواجهة التمدد الروسي - الإيراني، ومواجهة مساعي روسيا لتقلص حلفاء واشنطن داخل سوريا، كان أبرز الدوافع التي دفعت أمريكا لدعم قوات سوريا الديمقراطية، الأمر الذي من شأنه تعزيز المصالح الأمريكية وتحقيق أهدافها السياسية. ومن جانب الأكراد سمحت لهم القوات مزيدا من القوة تعكس بصورة واضحة على وضعها السياسي هنا وهناك، وهو ما تكشف عن طريق النداءات التي تطالب بالانفصال والاستقلال من داخل سوريا، وحلم الأكراد لبناء كيان كوردي مستقل في شمال سوريا (كوردستان الغربية)، فبراود ملايين من الأكراد خاصة بعد التقدم العسكري الملحوظ لهم على أرض الواقع في ظل الدعم الأمريكي المتواصل، الذي يعزف عليه كثير من الأكراد في ترجمته مستقبلا الى تبني قضيتهم في الانفصال والاستقلال (سعيدة، 2019، الصفحات 60-61).

خارطة (4) قواعد ونقاط تواجد القوات الأمريكية في سوريا عام 2022



المصدر: (الإستراتيجية ج.، 2022، صفحة 11).

كما نجد أنَّ أمريكا استفادت من تصاعد التوترات المذهبية في سوريا كما هو الحال في النزاع المذهبي في العراق، ومن ثم قد يشكل الصعود السني الجديد فرصة للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة إيران وحلفائها الذين يدورون في فلكها. وتكمن الدوافع الأمريكية في استبدال النظم العربية بنظم جديدة؛ لأنَّ النخب القديمة أصبحت حجر عثرة في تنفيذ الأهداف والمصالح الأمريكية، وترى أمريكا أنَّ الأزمة السورية قد تكون فرصة هائلة لتفكيك محور الممانعة الذي تمثله سوريا وإيران وحزب الله، والعمل على إعادة صياغة التوازنات في المنطقة لصالح أهدافها. خاصة في مجال إبعاد النفوذ الإيراني والروسي عن المنطقة، والضغط على سوريا للتنازل عن كل الملفات الإقليمية في العراق ولبنان وفلسطين، ومنع تشكيل قوس النفوذ الإيراني لما يشكله من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط، الذي قد تكون له تداعيات دولية واسعة خاصة في حال التحالف الإيراني الروسي والصيني. وبهذا فإنَّ خارطة التوازنات الأمريكية تسير باتجاه حرمان إيران من الحلف السوري، وتبني أي سبيل لإبعادها؛ لأنَّ مثلث (دمشق، بغداد وطهران) ذو تأثير سلبي في توجهات الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية، وهو أمر يهم السياسة الأمريكية كثيرا في سوريا (حسين، 2013، صفحة 54).

أما الموقف الأمريكي من الأزمة السورية له ثمة حسابات لها علاقة وثيقة بذلك الموقف، وفقا لما يراها المختصون والمحللون في هذا المجال، إذ ينطوي موقفها على عدة اعتبارات منها ما يرتبط بالجيوستراتيجية التي تشغلها سوريا، وهي ذات صلة بموقعها الجغرافي في منطقة حساسة في التوازنات الدولية، فضلا عن ما يتعلق بطريقة أداء النظام السوري ونجاحه في جعل الأزمة إقليمية ودولية، ومن جهة أخرى لأسباب أمريكية لها علاقة بالأزمة المالية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الى الانكفاء على الدخول. وإنَّ أهم الأهداف والدوافع الأمريكية إزاء الأزمات العربية عامة والسورية خاصة التي يمكن إيجازها بما يأتي (مصطفى، 2015، صفحة 119):

- 1- خصوصية الحالة السورية بموقعها الاستراتيجي وارتباطاتها التحالفية، ضمن محور نفوذ في منطقة مناهضة للسياسة الأمريكية، فليس للولايات المتحدة طاقة على تحمل تبعات معركة مفتوحة مع أطراف هذا المحور، التي قد يطول أمدها وتتعدد مواقعها وتسعى لتأخير المعالجة السياسية ليس لصعوبة وتعقيد تدخلها الناجح والردع بل لأنَّ لها مصلحة في سياسة إستنزاف النظام وحليفه الإيراني أطول مدة ممكنة.
- 2- حماية مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط وتأمين تدفقها للأسواق الغربية، لأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لديها قناة تامة بضرورة دعم نفوذها وحماية مصالحها النفطية في المنطقة بالضغط على سوريا من أجل جرها وربطها بعجلة سياسة الكتلة الغربية، ومنع سوريا من التوجه أكثر نحو الكتلة الشرقية.
- 3- حفظ أمن إسرائيل وسلامته من القضايا الإقليمية له وزن كبير داخل أروقة صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 4- تأمين الوجود العسكري والسياسي في المنطقة في الاشكال المختلفة، لمنع تشكيل قوس أو هلال شيعي، لما يشكله من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط، والذي قد تكون له تداعيات دولية واسعة خاصة في حالة التحالف الإيراني الروسي.
- 5- التوجهات السياسية والايديولوجية للمعارضة السورية، إذ تنظر الولايات المتحدة الأمريكية الى واقع الأزمة السورية ومسارها المسلح، لذلك لاترغب بدعم الجماعات المسلحة المعارضة للنظام السوري بما يؤدي الى حسم موقف لصالحها، إذ تخشى أن يؤثر ذلك على البيئة الداخلية ويكون له تداعيات سلبية على البيئة الإقليمية اللازمة، خاصة فيما يتعلق بأمن إسرائيل بعد انتشار فوضى السلاح والجماعات المتشددة وغياب سلطة مركزية قوية.

4- 3 روسيا

تتمتع روسيا بثقل سياسي مهم على المستوى الدولي من حيث الموقع الجغرافي فهي تقع بين آسيا وأوروبا، وتمتلك منابع النفط والغاز التي على أساسها قامت الحروب والأزمات في العالم، وهذا يجعلها طرفا محوريا وفعالا على المستوى الدولي. فقد فرضت الجغرافيا على روسيا تاريخيا الاهتمام بالشرق الأوسط بحكم إنها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأوروبية الملاصقة للشرق الأوسط، وهي مهمة بالنسبة لمصالحها العليا ومؤثرة على أمن روسيا القومي وعلى اقتصادها في آن واحد، وتنظر روسيا الى هذه المنطقة بوصفها بقعة أرضية متواصلة معها (ههمه وهندي، 2019، صفحة 177). فعند الحديث عن المحددات الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط وبالأخص عن سوريا، يمكن القول بأن روسيا شأنها شأن الدول العظمى توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، وتسعى لأن توظف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية. إنَّ العلاقة الروسية مع سوريا مرتبطة بمبرراتها واسبابها، ولاسيما أنَّ روسيا مازالت متمسكة بعلاقاتها المتميزة والتاريخية مع دول المنطقة، وخاصة سوريا وإيران وبعض دول الخليج.

تحتل العلاقات السورية - الروسية صفحات بارزة ومهمة في تاريخ سوريا المعاصر، فقد اتسم خط سير العلاقات بالثبات والاستقرار والديمومة رغم كثرة الأحداث وسرعة التطورات المتلاحقة في المحيطين الاقليمي والدولي، ما يجعلها تتجاوز حدود الصداقة التقليدية؛ لتؤسس تحالفا استراتيجيا من التعاون والتنسيق الشامل والجامع للملفات المشتركة، وتنطلق منه العلاقات نحو التماسك والتعاون المشترك خاصة أمام أمريكا، وتعمقت الروابط بين البلدين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، إذ عملت روسيا على تسليح سوريا ومساعدتها على تحقيق التوازن والثقل الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل. الأمر الذي جعل روسيا تتمسك بسوريا والعكس صحيح، لذلك يمكن القول: إنّ تطور علاقتهما جاء وليدا لتلك الظروف التي شهدتها الدولتين، فالعلاقات السورية الروسية شكلت بعدا مركزيا في الرؤية الاستراتيجية لكل منهما، فدوافع روسيا تجاه سوريا تكمن في عدة اعتبارات هي (الجابري، 2015، الصفحات 200-203):

2- برزت أهمية موقع سوريا بالنسبة لروسيا كإحدى المناطق الجيوستراتيجية للطاقة وخطوط امداداتها، بعد إنشاء فكرة مشروع خط الغاز الطبيعي القطري الذي يبدأ من قطر ليمر بالسعودية والاردن ثم سوريا حتى يلتقي بخط الغاز الطبيعي المصري- الاسرائيلي، ويتجه إلى تركيا ويوصل الغاز الطبيعي القطري الرخيص الى اوروبا ليضرّ باقتصاد روسيا، والمشروع الثاني هو انشاء خط الغاز الطبيعي الإيراني الذي أعلن عام 2011، ليبدأ من إيران ويمر بالعراق ثم سوريا ثم يمتد تحت البحر المتوسط، والخط الثالث مشروع الغاز الطبيعي العربي لتصدير الغاز المصري لدول المشرق العربي ومنها إلى اوروبا، كل هذه المشاريع أدت الى تخوف روسيا من أن تضرر مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط، لذا حاولت بكل الطرائق أن تمنع مرور أنابيب الغاز الطبيعي بسوريا، وقد أثبتت روسيا بما لا يقبل الشك أن موضوع الغاز الطبيعي هو أحد أسباب مساندة الحكومة السورية، لمنع أية قوة إقليمية أو الدولية من إسقاطها أو التحرك بهذا الإتجاه، وضد أية تغييرات تؤدي الى سيطرتهم الفعلية على ممرات الغاز الطبيعي الاستراتيجية، وربط دول الخليج جميعها مع العراق وإيران والدول الشرق أوسطية عبر سوريا، وطالما حكومة سوريا حليفة لروسيا معارضة لإنشاء خطوط تصدير الغاز الطبيعي الى أوروبا لا يمكن أن يدور أي حدث حول مد هذا الخط.

3-الاعتبارات الجيوستراتيجية: وهو الأهم من بين الاعتبارات، فهناك توجه للسياسة الخارجية الروسية منذ القرن الثامن عشر في محاولة للوصول إلى المياه الدافئة؛ كون ممراتها المائية متجمدة (القطب الشمالي وبحر البلطيق). وقد سعت لمعالجة هذا الاشكال الذي بدأ يدور في مخيلة صانعي قرار السياسة الخارجية الروسية، وهو الحرص على حيازة منفذ بحري على المياه الدافئة، وعليه قامت بتأجير قاعدة طرطوس البحرية في سوريا، إذ تمتلك تلك القاعدة خاصية في غاية الأهمية؛ كونها القاعدة الوحيدة المتبقية لروسيا في البحر المتوسط.

4- حاولت الحكومة الروسية العودة إلى مصاف القوى الكبرى، وقد عملت على تحقيق هذه العودة وتعزيز دورها كقوة دولية فاعلة، وإثبات دورها المؤثر في القضايا الإقليمية والدولية، ومنها قضايا منطقة الشرق الأوسط، وضمن هذا السياق، حاولت روسيا إعادة تواجدها لتأدية دور القطب المنافس أو الموازن للولايات المتحدة الأمريكية. إذ إن هذا السلوك أدى إلى تعزيز فرص تفاوضها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب كنوع من إثبات الحضور الدولي بعدّها فاعلا لا يمكن إغفاله، بل بإمكانها صياغة حل سياسي لأزمات الشرق الأوسط إذا ما ضمنت اعترافا إقليميا ودوليا بمصالحها في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف عدت الأزمة السورية فرصة سانحة لإظهار قدرتها على تشكيل تحالفات إقليمية على غرار ما تفعله الولايات المتحدة والغرب.

5- من دوافع السياسة الروسية في سوريا الوقوف بوجه الغرب (متمثلا بحلف شمال الأطلسي)، الساعي إلى تحقيق نفوذ مطلق في دول غرب آسيا بعد أن توسع نفوذه في شرق أوروبا، والذي يمكن أن يشمل وسط آسيا وصولا إلى حدود روسيا. لذلك تنظر روسيا إلى سوريا بأنها آخر مناطق نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وبما أن أي نفوذ أمريكي مطلق فيها يجعل روسيا محاطة بدول أغلبها حليفة للغرب وأمريكا، ومحاصرة بقوات أمريكية أو أطلسية مع عدم قدرتها على المناورة الخارجية مما يوهن أمنها القومي أمام منافسيها، لذا فهي بمحاولتها التواجد الفعلي على الأراضي السورية إنما تفتح جبهة متقدمة للدفاع عن أراضيها في حالة نزاع مع المنافسين.

6- تمثل سوريا أهمية في الأجندة الروسية بعدّها الحليف الأول لإيران التي تمثل أهمية استراتيجية في المنظومة الروسية التي تطمح لاستعادة دورها كقوة عظمى لها مكانتها الدولية. وتجد في إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم، وتشرف على مضيق باب المندب، وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة، وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة أخرى، وتمثل مفتاحا لروسيا نحو بحر قزوين من حيث الموارد النفطية، الذي يعد المجال الحيوي لها. وتتمكن عن طريقه من توفير الحماية لإمداداتها النفطية، ومساعدتها في المنافسة على المصادر النفطية، وطرق نقل الطاقة من بحر قزوين التي تشهد تنافسا مع الشركات الغربية. كما تعد إيران سوقا اقتصاديا لتصريف منتجاتها العسكرية والتقنية من ناحية الاقتصادية، بينما تعد الاعتبارات الأمنية من المرتكزات الهامة للتعاون الاستراتيجي الروسي- الإيراني، وذلك في محاصرة تنامي ظاهرة الإرهاب في آسيا الوسطى، وتطويق الصراعات في منطقة القوقاز. وعلى المستوى السياسي فإن إيران ورقة مهمة وقوية تتعامل بها روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد فيما يخص برنامجها النووي، وروسيا طرف رئيسي ووسيط بين الغرب وإيران في المفاوضات مع طهران (مصطفى، 2015، صفحة 130).

7- ظنّت روسيا أنّ سقوط النظام السوري يعدّ مقدمة لإسقاط النظام الإيراني مما يشكل خسارة استراتيجية كبرى لروسيا، بحيث تفقد حليفها الوحيد في الشرق الأوسط، كما سيؤثر حتما على الدور الذي تطمح روسيا إلى الاضطلاع من جديد في إعادة هيبتها وتواجدها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، فهو دور موازن للتأثير الأمريكي في المنطقة، وهي تدرك بأن ذلك لن يتحقق إلا بتواجد حليف يمكن الاعتماد عليه كسوريا (الحي، 2012، صفحة 6).

9- خشية روسيا أن يسهم إضعاف المحور السوري - الإيراني الذي يشكل جزءا أساسيا في استراتيجية روسيا لمواجهة المشروع الأمريكي والدور التركي الصاعد في الشرق الأوسط، ومما يترتب عليه من تعرضها لعزلة دبلوماسية على غرار العزلة المفروضة عربيا ودوليا على النظام السوري، وخسارة نفوذها تدريجيا في السياسة الدولية.

10- مع اكتشاف النفط ازدادت أهمية المنطقة العربية بالنسبة لروسيا كم منطقة غنية بالنفط من ناحية، ومن ناحية أخرى أدركت مدى أهمية هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ولاسيما هنالك اعتمادا متزايدا من جانب هذه الدول على النفط الخليجي.

4 - 5 الموقف الروسي من الأزمة السورية :

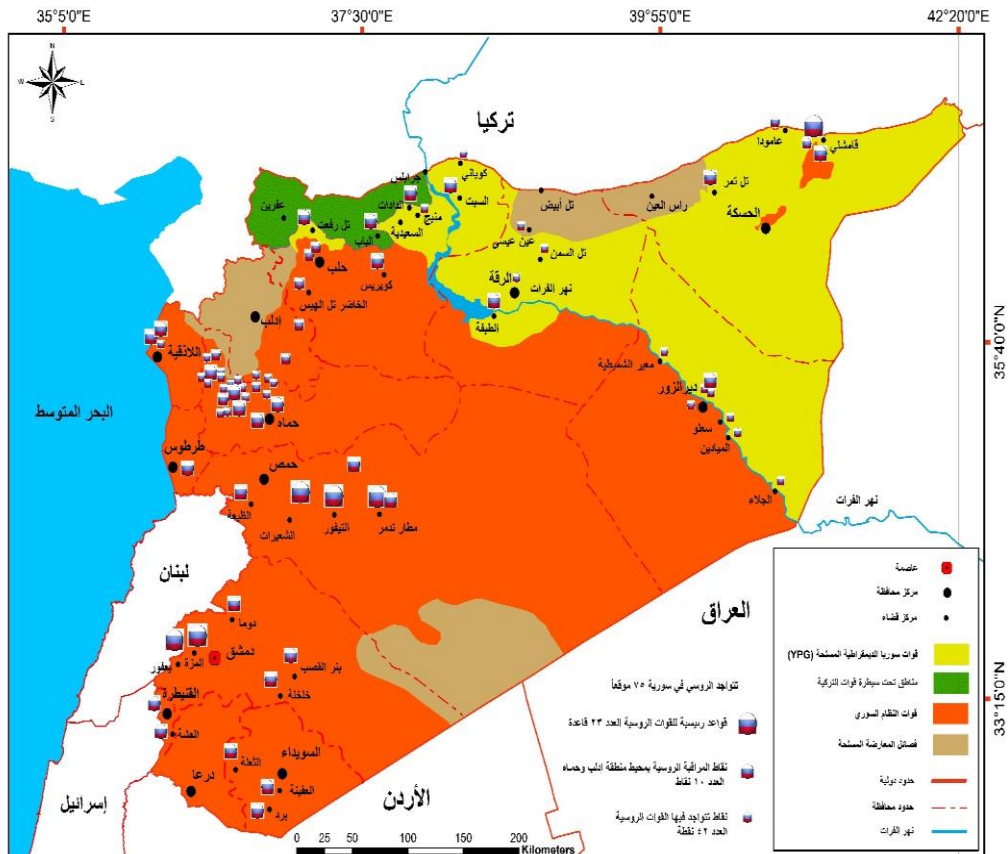
لقد اتسم الموقف الروسي منذ بداية التحولات السياسية التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط بالتحفظ والحذر، وعدم وضوح الرؤية والتوجهات، وهي غير قادرة على اتخاذ مواقف محددة وفاعلة تجاه تلك التحولات السياسية، وصولا إلى موقف اتسم بطابع المواجهة أخذا في الاعتبار تحقيق التوازن في المنطقة العربية مع كل من أمريكا وإسرائيل، وتباين الموقف الروسي

من الازمات والثورات العربية من دولة الى أخرى، وقد حظيت الأزمة السورية بالإهتمام الأكبر، ومما لاشك فيه أنها لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه تلك الأحداث التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط، طالما تسعى بكل ما تمتلك للعودة الى ساحة التنافس الدولي من جديد، وتبنى سياسة التوازن التنافسي بالاعتماد على وجود حلفاء يدعمون استراتيجية التنافس في مواجهة الولايات المتحدة، وفي ظل تصدرها لمجموعة محددة من الدول التي تدعم النظام السوري فإن موقفها غاية في الأهمية (مصطفى، 2015، صفحة 126).

تدل السياسة الروسية على المعارضة الصريحة لتغيير النظام السياسي في سوريا بالتدخل العسكري الخارجي، ويظهر موقفها بشكل معلن التي تميل لصالح النظام السوري، وأعلنت وقوفها الى جانب الحكومة السورية بكل الامكانيات المتوفرة، فقامت بدعم الحكومة السورية عسكريا عن طريق الدخول المباشر كقوة عسكرية متمثلة بسلاح الجو الروسي، فضلا عن الامدادات بالسلاح والعتاد والأجهزة العسكرية المتطورة وبالتعاون مع إيران، وتثبيت (75) منطقة للتواجد فيها، منها (23) قاعدة عسكرية رئيسية، و(10) نقاط مراقبة، (42) نقطة تواجد عسكري من أهمها: دير الزور، وتل تمر، والقامشلي، وعامودا، وكوباني، وحماه واللاذقية. خارطة (5). وتدعم الحكومة السورية سياسيا بالتعاون مع الصين عن طريق إيقاف القرارات الدولية وخصوصا قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشأن السوري، بوساطة حق النقض (الفيتو)، كما تدعم الحكومة السورية اقتصاديا عن طريق إعفاء جزء كبير من الدين السيادي السوري، وتقديم المعونات المالية بمشاركة إيران (العبيدي م.، 2013، الصفحات 34-36).

وهذا لم يأتي من فراغ إنما له تأريخ طويل من التعاون في كل المجالات السياسية والعسكرية والاستراتيجية، وبات الروس يتعاملون مع الأزمة بوصفها صراعا على سوريا متعدد الاطراف إقليمي ودوليا ومتنوع المركبات الداخلية والخارجية، مما أوجب عليهم حماية النظام السوري بما يضيف الى منع الدول الغربية، وتجريدتهم من أهم القلاع المتبقية في المنطقة خاصة بعد عودتهم الى الشرق مجددا بسبب تنامي القوة الروسية وحاجاتها الى الحلفاء التقليديين في المنطقة. لذلك فإن روسيا ترى سقوط النظام السوري بمثابة ضربة خطيرة لهيبتهم الدبلوماسية في المنطقة، كما أنها تخشى من وصول الحكم الإسلامي المتطرف الذي قد يعطي دافعا لانبعاث الحركات الإسلامية المتطرفة ضد الحكم الروسي لاسيما في شمال القوقاز، لذا تعد سوريا من المناطق ذات الحساسية الكبيرة لها، لذلك فهي تعارض بشدة فكرة التدخل العسكري فيها (الجابري، 2015، صفحة 201).

خارطة (5) قواعد ونقاط تواجد القوات الروسية في سوريا عام 2022



المصدر: (الاستراتيجية ج.، 2022، صفحة 12).

یتضح مما سبق أنه بالرغم من التحولات التي شهدتها البيئة الداخلية الروسية من تراجع وانحسار في عقد التسعينيات من القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أنها بدأت بتفعيل دورها من جديد عن طريق تطوير علاقتها مع دول المنطقة وحلفائها التقليديين غير الموالين للسياسة الأمريكية، وتهدف روسيا إلى تعزيز قواتها للتحكم في توازنات القوى الدولية والإقليمية، لذا استغلت الأزمة السورية لاستعادة دورها كلاعب أساسي وقوة فاعلة في شؤون آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مع محاربتها لأي محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لها، وقد مثلت سوريا بالنسبة لإيران ركنا مهما في استراتيجية روسيا تجاه الشرق الأوسط (مصطفى، 2015، صفحة 125).

واتضح لنا ديدن الموقف الروسي الداعم للنظام السوري على كل المستويات، ابتداء من الدعم المادي مروراً بالعسكري فالسياسي وانهاء بالدولي عبر إفشال أي مشروع أو قرار غربي يدين النظام السوري وينتهك شرعيته أو يلوح بفرض العقوبات الاقتصادية.

5 - الخاتمة

5 - 1 الاستنتاجات:

- 1- اتضح من هذه الدراسة أنَّ الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسوريا من أبرز العوامل المسؤولة عن ازدياد التكاليف الإقليمية والدولي عليها، الذي جعلها دولة مفصلية تقاطع عندها المصالح الدولية، الأمر الذي جعل منها هدفا للعديد من المآرب الدولية التي تسعى لإثبات ذاتها وبرهنة وجودها.
- 2- أوضحت الدراسة وجود تباين في المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية، وهذا التباين يرجع إلى المصالح والأهداف التي تسعى تلك الدول إلى تحقيقها وانتهاز فرصة الأزمة لتطبيق الأهداف المرسومة على أرض الواقع.
- 3- أدى تدخل النظام الإقليمي والدولي في تشابك الأزمة السورية، وتعقُّد حلها، وإطالة أمدها، والعمل على وجود حالة من الاستقطاب بين الأطراف الداعمة للنظام والداعمة للمعارضة.
- 4- كشفت الدراسة عن أنَّ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر المواقف أهمية في سوريا، والأشد تأثيراً في تغيير سلوكها وإبعادها عن الحلول لتفسير قضيتهما نحو الانفجار والتفاهم.
- 5- أثبتت الدراسة الموقف الروسي - الإيراني الداعم لنظام الأسد ضد المعارضة السورية؛ لأنَّ سوريا محور الارتكاز لروسيا وإيران الذي يتواصلان عن طريقه مع حلفائهم، ويمثل موقع سوريا قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية في الجوار العربي، وإشرافه على منفذ البحر المتوسط، كما تعد طريقاً آمناً للوصول لروسيا إلى المياه الدافئة ومنفذاً لإيران للوصول إلى لبنان وإكمال الهلال الشيعي.
- 6- تحاول إيران تغيير المعادلة الإقليمية على المدى البعيد بما يحقق لها الهيمنة على هذه المنطقة؛ بسبب موقعها الاستراتيجي الذي تستطيع عن طريقه مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في المنطقة، لأنَّ دولة إيران لا تستطيع أن تختار الصمت تجاه الأحداث التي تحصل في سوريا تحت هيمنة الولايات المتحدة، لذلك فإنَّ سوريا تمثل منطقة استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لإيران.
- 7- يتجه الموقف التركي نحو إسقاط النظام القائم في سوريا ويعمل على دعم المعارضة وإمدادها بالسلاح، وضد تطورات القضية الكردية وحقوقهم السياسي في سوريا.
- 8- لعبت القضية الكردية دوراً بالغ الأهمية في الأزمة السورية، الأمر الذي دفع ببعض القوى الخارجية لدعمهم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عملت على مساندة القوات الكردية وتسليحها.
- 9- بروز الدور الفعال الذي تلعبه القومية الكردية في سوريا والمطالبة بحقوق الكرد السياسية؛ للحفاظ على وجودهم.

5-2 التوصيات:

- 1- الانطلاق سوريا من الأزمة التي وقع عليها بالاستفادة من مكانتها الدولية وثقلها السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق إبعاد التدخلات الإقليمية عليها ومنها تركيا.
- 2- الإعتراف بالقضية الكردية وحلها، والسماح للكورد بممارسة حقوقهم السياسية والقومية واحترام حقوقهم الشرعية.
- 3- ينبغي على سوريا تقوية علاقاتها وتمتينها مع محيطها الجغرافي الإقليمي والدولي، لما له من أهمية كبيرة في التغلب على أزمته.

- 4- يجب على سوريا تنفيذ الإصلاحات الشاملة وخاصة في المناطق والمدن التي يعيش فيها الكورد والأقليات الأخرى، التي لها دور كبير في بناء مؤسسات الدولة وإنعاشها.
- 5- العمل على إيجاد تعددية سياسية، وانتهاء مبدأ الحزب الواحد، والبدء بالتعاون والتشارك في إدارة مؤسسات الدولة وبنائها، وذلك عن طريق مشاركة الكورد والأقليات الأخرى في السلطة.
- 6- حل القضية الكردية ولواء الأسكندرونة وقضية المياه مع تركيا، والوصول الى حل نهائي من أجل إنهاء حجج تركيا للتدخل في سوريا.

6- القائمة المصادر:

- أحمد داود أوغلو. (2011). *العمق الاستراتيجي "موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"* (المجلد الطبعة الثانية). (محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، المترجمون) مركز الجزيرة للدراسات.
- اف ستيفن لارابي، و علي رضا نادر. (2013). *العلاقات التركية الإيرانية في شرق الأوسط بات متغيراً*. معهد أبحاث (RAND) للدفاع الوطني. تم الاسترداد من <https://www.rand.org>.
- أكرم محمد اسماعيل محسن كساب. (2014). *الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الروسية - السورية 2000-2012*.
- أميرة اسماعيل العبيدي. (2010). *اشكالية السياسة المائية بين سوريا وتركيا* (المجلد 2). الموصول: التربية والعلم.
- بوليعون سعيدة. (2019). *السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في ضوء الأزمة السورية*.
- جسور للدراسا الاستراتيجية. (2022). *خارطة التواجد القواعد للقوات الأمريكية والروسية في سوريا*. أسطنبول: جسور للدراسا الاستراتيجية. تم الاسترداد من <https://www.jesour.net>.
- حميدة عبد الحسين محمد الظالمي. (2016). *تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي*. العراق.
- حيدر علي حسين. (2013). *الصراع في الشرق الأوسط وخارطة التوازنات المقبلة*. مجلة *المستنصرية للدراسات العربية والدولية* (العدد 41).
- زينة كمال خورشيد. (2000). *الأهمية الجيوبولتيكية لسورية في الأمن القومي العربي*. رسالة ماجستير، 40.
- سفين جلال فتحالله. (2012). *موقع إقليم كردستان العراق*. أربيل: مطبعة شهاب.
- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى. (2015). *الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013*.
- صبري فارس الهيتي. (2000). *الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية*. عمان: دار الصفا.
- صلاح الدين علي الشامي. (1999). *دراسات في الجغرافيا السياسية*. الإسكندرية: منشآت المعارف.
- عارف محمد خلف البياتي. (2013). *السياسة التركية حيال الأزمة السورية*. مجلة *الدراسات التاريخية والحضارية*، 17 (5).
- عباس فاضل عبيد القرة غولي. (2006). *العلاقات السورية التركية دراسة في الجغرافيا السياسية*. رسالة ماجستير.
- عبد السلام الشيماء. (2012). *موقف تركيا من الأزمة السورية*. القاهرة: السياسة الدولية.
- على أحمد هارون. (1998). *أسس الجغرافيا السياسية*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- علي محفوظ. (2012). *سورية وتركيا نقطة تحول أم رهان تأريخي*. الدوحة.
- عمار شريف كاظم العظموي. (2007). *الحدود السورية - العراقية دراسة في الجغرافيا السياسية*. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة بغداد.
- فارس تركي محمود. (2012). *السياسة الأمريكية اتجاه سوريا 1991-2005*. جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية.
- فاضل عبدالرحيم عبدالكريم. (2013). *العلاقات الإيرانية السورية (1979-1988م)*. رسالة ماجستير.
- فراس أبو هلال. (2011). *إيران والثورات العربية الموقف والتداعيات*.
- فكرت نامق عبدالفتاح، و مهند حميد. (2014). *الدراسات المستقبلية بين العلمية والنمطية*. مجلة *قضايا سياسية*، 35-36.
- قيان أحمد محمود. (أبريل، 2016). *التنافس الجيوبولتيكي التركي - الإيراني في الشرق الأوسط*. مجلة *دراسات الدولية*، 4 (التاسع والخمسون)، 199.
- محمد عبدالرحمان يونس العبيدي. (2013). *موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية (الثورة السورية نموذجاً) دراسات إقليمية*. المجلد 10 (العدد 31).
- ناظم رشم معتوق الأمارة. (2007). *سوريا والولايات المتحدة الأمريكية "دراسة في العلاقات السياسية 1949-1958"*. كلية الآداب. جامعة البصرة.
- هاجر محمد أحمد عبدالنبي. (2016). *أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000-2015)*. المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات المتخصصة. قسم الدراسات والعلاقات الدولية.
- وجدى حميد جويعد الجابري. (2015). *المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية (دراسة في الجغرافيا السياسية)*.
- وليد عبد الحي. (2012). *محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية*.
- يادگار عبدالله على ههموهندي. (2019). *الأهمية الجيوبولتيكية لنفط إقليم كردستان العراق "دراسة في الجغرافيا السياسية"*. أطروحة دكتوراه. قسم الجغرافيا. فاكليتي التربية. جامعة كوة.



**هەڵسەنگاندنیکی جوگرافی بۆ مەملەتیی هەرێمیەتی و نێودەوڵەتیەکان بۆ قەیرانی سوریا
(لیکۆلینەوێهەک لە جوگرافیای پامیاری)**

یادگار عبدالله علی

بەشی جوگرافیا – فاکلتی پەرورەدە - زانکۆی کۆیە

Yadgar.abdullah@koyauniversity.org

پوختە

قەیرانی سوریا بۆتە خالی بەریەککەوتنی بەرژەوێندی وڵاتانی هەرێمی و نێودەوڵەتی لەناوچەکە، ھۆکارە دەرەکیەکان پڕۆلێکی ناوێندی و سەرەکی دەبینن لەبەرپێوەچوون و درێژە پێدانی قەیرانەکە. لەھەمانکاتدا بۆچوون و ھەلۆیستی جیاوازی جوړاو جوړ ھەبە لەسەر قەیرانەکە، ئەمەش پەيوەستە بەخودی ئەو پەيوەندییە سوریا ھەبەتی لەگەڵ ھەریەک لەوڵاتە ھەرێمی و نێودەوڵەتیەکان. کێشە لیکۆلینەوێهەکە خۆی دەبینێتەو لە شوێنی ستراتیژی و زیندەگی سوریا بەگۆیرە وڵاتە ھەرێمی و نێودەوڵەتیەکان و بەرپێوەبردنی قەیرانی سوریا لەسایە مەملەتیکان و ھاوسەنگی ھێز. گرنگی لیکۆلینەوێهەکە دەگەرێتەو بۆ بابەخی شوێنی جوگرافی و ستراتیژی سوریا بۆ وڵاتە ھەرێمی و نێودەوڵەتیەکان و بەردەوامی ئەو قەیرانە لەچارچێوەی مەملەتیی ھێزە ھەرێمی و نێودەوڵەتیەکان لەناوچەکە، کەبۆتە ناوێندیکی سیاسی و سەربازی بۆ مەملەتیی ئێوان ھێزەکان. ئامانجی لیکۆلینەوێهەکە بریتیبە لەھەڵسەنگاندن و شیکردنەوێهە فاکتەرەکانی دەستدریژی و مەملەتیی ھێزە ھەرێمیەتی و نێودەوڵەتیەکان و پاراستنی بەرژەوێندیە سیاسییەکانیان. ئەم لیکۆلینەوێهە کۆتایی دێت بە کۆمەڵێک دەرئەنجام، لەوانە گرنگی شوێنی جوگرافی و ستراتیژی سوریا کەواي کردووە مەملەتیی لەئێوان دەوڵەتان چتر بێتەو، ھەرۆھا جیاوازی لەبۆچوون و بەرژەوێندی وڵاتان بەرامبەر قەیرانی سوریا، لەھەمانکاتدا رۆلی لایەنە کوردیەکان لەقەیرانی سوریا و پاراستنی ناوچەکانیان و دەرکەوتنی دۆزی کورد بەھۆی ئەو قەیرانەو ئەو دەسکەوت و مافە خۆ بەرپێوەبەرەیی بەدەستیانھێناو. بۆ گەشتن بەئامانجی لیکۆلینەوێهەکە پشتمان بەستوو بەھەر یەک لەرێبازی شیکردنەوێهە ھێز و رێبازی مێژوویی.

(کلیلە وشەکان: قەیرانی سوریا و رۆژھەلاتی ناوچەپاست – دۆزی کورد – شوێنی جوگرافی – سنور).

**Geographic assessment of the regional and international Conflict over the Syrian crisis
(Political Geographic study)**

Yadgar Abdullah Ali

Geography Department, Faculty Education, Koya University

Yadgar.abdullah@koyauniversity.org

Abstract

The Syrian crisis has become a point of clash between many regional and international countries that took place in Syria. External factors play a central role in the management and continuation of the crisis. At the same time, there are different views on the crisis, depending on Syria's relations with regional and international countries. The study ends with a set of conclusions, among them the importance of geographical and strategic location of Syria, which has intensified conflict between states, as well as the differences in the interests of the countries against the Syrian crisis, and the manifestation of the Kurdish issue in Syria to demand their political rights and preserve their presence, which prompted Some foreign powers to support them, led by the United States of America. As such, they have gained the right to self-government. To achieve the goal of the study, the researcher relied on both, the method of analysis of power and the historical method.

Keywords: Syrian crisis and Middle East - Kurdish issue – Geography Location – Boarder.